الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

المؤتمر الوطني الثالث

التقرير العام

الدار البيضاء 8-9-10 دجنبر 1978

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

المؤتمر الوطني الثالث

التقرير العام

هذا هو النص الكامل للعرض العام الذي قدمه باسم
لمكتب السياسي الأخ عبد الرحيم للمؤتمر الوطني الثالث
لاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية عند افتتاح اشغاله
يوم الجمعة 8 دجنبر 1978 والذي صادق عليه المؤتمر
بالاجماع.

الدار البيضاء 10.9.8 دجنبر 1978

بسم الله الرحمان الرحيم

سيداتي
سادتي
اخواتي ، اخواني

ان التقرير الـذي أتشرف بتقديمـه اليكـم باسـم المكتب السياسي هو تلخيص وتركيب لعدة تقارير أساسية تتناول بتفصيل القضايا الرئيسية التي تهم حياة حزبنا ، وتشرح آماله وتطلعاته نحو بناء مجتمع جديد على أساس الديمقراطية ومن خلال ممارستها ممارسة عملية، انها التقارير التي درستم بعضها خلال الندوات الوطنية التي عقدناها في الشهور الماضية ، وناقشتم بعضها الاخر خلال اجتماعاتكم في مؤسساتنا الحزبية ، هذا بالاضافة الى تقارير وبيانات أخرى ستنكبون على دراستها ومناقشتها خلال مؤتمرنا هذا وداخل اللجان المختصة .

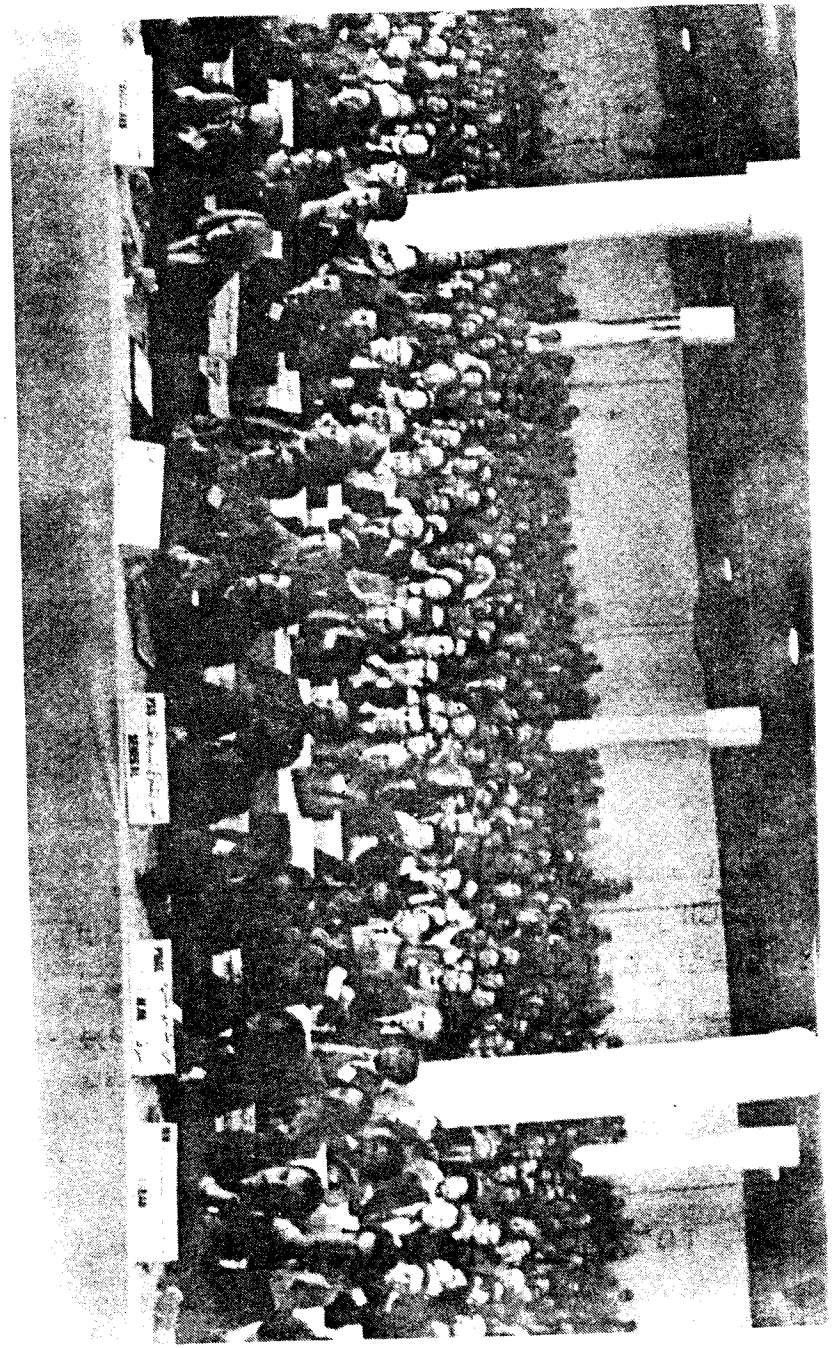

وأذن، سيكون هذا التقرير عبارة عن مدخل لمداولاتنا ومناقشاتنا ، ولذلك سيقتصر على التذكير بالخطوط العريضة لنشاطنا الحزبي خلال السنوات الاربع الماضية من جهة ، وعلى تقديم تحليل موجز ومركز عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها بلادنا ، تحليلا نستند فيه على الاحصاءات الرسمية نفسها من جهة ثانية ، كما سنعمل من جهة ثالثة على التذكير بالاختيارات الاساسية التي نتبناها وتزيدنا الايام اقتناعا بها وبكونها الاختيارات الوحيدة القادرة على مواجهة الازمة التي تتخبط فيها بلادنا اليوم بشكل لم يسبق له مثيل ، مواجهة أساسها القيام بتغييرات جذرية في الهياكل والاتجاهات .

أما المناقشة الدقيقة والمعمقة لمجموع القضايا التي ، سيطرحها التقرير، فستتم داخل اللجان أولا ، ثم في الجلسة العامة التي ستناقش وتصادق على البيانات والقرارات التي سيخرج بها مؤتمرنا هذا الذي نرجو له كامل النجاح والتوفيق .

1 ـ نشاطنا الحزبي منذ المؤتمر الاستثنائي .

أ ـ ان مؤتمرنا الاستثنائي الاخير الذي انعقد ايام 10 ـ 11 و12 يناير من سنة 1975 ، طبقا للقرار التاريخي الذي اتخذته لجنتنا المركزية يوم 15 شتنبر 1974، قد وفر الشروط التي تجعل بحق من مؤتمرنا هذا ، المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، مؤتمر الوحدة والانطلاق والامل بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف خصومنا ، الذين لم يترددوا في الذهاب الى حد اغتيال شهيدنا الكبير عمر بنجلون .

لقد كان اخونا عمر بحق أحد صانعي نجاح مؤتمرنا الاستثنائي الاخير واحد بناة وحدة وانطلاقة حزبنا ، حيث ناضل بتفان وحماس منقطعي النظير ، كانا يمتزجان بحياته وبكل عمل يقوم به من أجل تقدم مجتمعنا ، ومن أجل ديمقراطية العمل

النقابي ، ومن أجل الاغناء النظري والتجذر التنظيمي لحزبنا ، ومن أجل الدفاع عن وحدة ترابنا .

ان الجريمة الشنيعة النكراء التي أودت بحياته ، بضعة اشهر بعد المؤتمر الاستثنائي ، لم تستطع أن تمس افكاره ، فعمر حاضر معنا في هذا المؤتمر الثالث ، أكثر من أي وقت مضى ، باشعاعه وبتباشير النصر النهائي لافكاره وللمثل التي أوقف عليها حياته .

لقد مر الان ما يقرب من أربع سنوات على مؤتمرنا الاستثنائي، أربع سنوات كرسناها لنضال متواصل في مختلف الميادين ، قصد تعميق وتركيز تنظيماتنا وتوسيع تواجدنا ، بشكل عقلاني وعميق ، في صفوف الجماهير الشعبية الكادحة ، سواء في المدن أو في القرى والجبال . وها نحن اليوم نجتمع في مؤتمر عادي لنستعرض معا صفحات نضالاتنا وانشطتنا ومبادراتنا خلال السنوات الاربع الماضية ، لنستخلص منها الدروس التي افرزتها تجاربنا وممارساتنا النضالية الغنية المتنوعة .

اننا لانجتمع هنا لنمنح انفسنا شهادة تقنعنا بأخذ قسط من الراحة في جو من الاطمئنان النفسي ، بل بالعكس ، اننا جميعا نعرف اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ان التوقف أو الوقوف بالنسبة لحزب طليعي معناه التقهقر والتقوقع والانحلال ؛ ان الظروف تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، القيام بنقد ذاتي بناء بروح المسؤولية الواعية وبالنضج واليقظة ، حتى نتمكن من تحليل التجربة التي عشناها تحليلا هادئا وعميقا ، قصد الكشف عن جوانب النقص فيها واتخاذ القرارات الضرورية التي ستمكن حزبنا من متابعة سيره الى الامام وبشكل اكثر وعيا وتنظيما ، فبالتحلي بهذه الصفات وبهذا العزم ، وبهما وحدهما ، نستطيع التغلب على مختلف العراقل والعوائق التي تواجهنا حاليا وستواجهنا مستقبلا ، وبالتالي القيام بمهامنا الثورية الحقيقية .

أ ـ مؤتمرات اقليمية وندوات وطنية ناجحة

وكما تعلمون فان انعقاد مؤتمرنا هذا قد سبقته مؤتمرات اقليمية شملت مجموع التراب الوطني ، مؤتمرات يمكن القول عنها دون ادعاء أو مبالغة انها قد حققت في الجملة نجاحات كبيرة هائلة لقد شاركت مجموع قواعدنا الحزبية خلالها مشاركة مباشرة وفعالة في دراسة المشاكل الجهوية ومناقشتها، واتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها، غير غافلة عن المشاكل الوطنية العامة، الداخلية والعربية. فخلال هذه المؤتمرات تناولت قواعدنا الحزبية بالدراسة والتحليل والمناقشة مختلف القضايا التي تشغل جماهير شعبنا جهويا ووطنيا. ان الصراع الطبقي في أشكاله وصيغه الملموسة، والنظام الاستغلالي الجاثم بثقله على الاغلبية الساحقة من جماهير شعبنا، وفي مختلف الميادين الفلاحية والصناعية والحرفية، والسلوك الرجعي والقمعي الذي يطبع بعض الاجهزة الادارية المحلية في علاقاتها مع المواطنين، كل ذلك كان موضوع تحليل ودراسة مفصلة دقيقة تغذيها الروح الديمقراطية التي طبعت وتطبع مناقشاتنا واعمالنا سواء على مستوى تنظيماتنا القاعدية أو هيآتنا المسؤولة المحلية والوطنية.

لقد اغنت مؤتمراتنا الاقليمية الاخيرة حزبنا بوثائق هامة وأساسية ، فأكدت بالبرهان الملموس على أن مناضلينا القاعديين يعرفون كيف يعالجون بواسطة حوار مباشر مع الجماهير الشعبية الكادحة ، مختلف المشاكل المطروحة محليا، سواء منها مشاكل التعليم أو الصحة أو البطالة أو المشاكل المتعلقة بشروط التشغيل والمضاربات العقارية أو التي لها علاقة بتكديس الثروات من طرف كمشة من المحظوظين، أو بالاستيلاء على الاراضي أو التحايل للاستيلاء عليها من طرف الاقطاعيين والراسماليين، تلك هي المواضيع التي سيطرت وتسيطر على مناقشات قواعدنا الحزبية والتي جعلتنا وتجعلنا حدا للمناقشات النظرية اللانهائية.

وللشعارات المجردة التي لا علاقة لها بالواقع. انه التحليل الملموس للواقع الملموس الذي جعل البديل الاشتراكي والديمقراطي الذي نطرحه هو الجواب الوحيد والمشخص الذي يستجيب لمطامح شعبنا وتطلعات جماهيرنا. لقد اكتشفنا ، ومنذ أمد طويل ان الاستناد على التصورات والنظريات المجردة لا يكفي، وأن الحديث مع الجماهير بلغة الجماهير ومن خلال القضايا التي تعيشها يوميا، هو وحده الطريق الصحيح الى تعميق وعيها وتفجير طاقاتها النضالية وتجنيد امكانياتها الخلاقة المبدعة.

وبالاضافة الى المؤتمرات الاقليمية التي انطلقت مع بداية هذه السنة عرف حزبنا نشاطا موازيا واسعا وعميقا، تمثل بكيفية خاصة في الندوات الوطنية التي نظمت خلال الشهور الاخيرة في أهم الاقاليم، لقد تناولت هذه الندوات الوطنية التي أعدت عروضها وتقاريرها اطرنا الفنية المتخصصة وأشرفت على تنظيمها أجهزتنا الحزبية الاقليمية والمحلية، تناولت مختلف القضايا والمشاكل المطروحة بالتحليل والمناقشة : فمن تحليل التشكيلة الاجتماعية بالمغرب الى دراسة معمقة لمشاكل السكنى والتعمير، والتعليم والصحة ووضعية الطبقة العاملة والمشكل الزراعي وقضايا المرأة والطفولة ومعلم الجماعات البلدية والقروية. واذن فلقد غطت هذه الندوات الوطنية [illegible] المغربية بمختلف جوانبها ، وعملت ، كما لاحظتم ذلك من خلال التقارير الصحفية التي نشرتها عنها جرائدنا الحزبية، على تعميق وعينا كمسؤولين وكقواعد بالواقع المغربي الراهن، مع كل ما يميز هذا الواقع من أنظمة للاستغلال وأشكال من الفساد تئن تحت وطأتها جماهيرنا الشعبية.

كما تمكنا من خلال هذه الندوات الاستماع الى صوت العامل والفلاح والممرض والطبيب والتاجر الصغير والحرفي، هؤلاء الذين ساهموا بآرائهم ومناقشتهم في اغناء الدراسات التي اعدتها الاطر المثقفة المختصة ، الشيء الذي جعل منها بحق

مؤتمرات وطنية شعبية أكدت من خلال دراسة الواقع الملموس ، سلامة اختيارنا الديمقراطي والاشتراكي، وبرهنت في نفس الوقت على مدى التجاوب العميق مع هذا الاختيار من طرف جماهيرنا الشعبية قاطبة.

هكذا أصبح حزبنا يتوفر اليوم، من خلال المؤتمرات الاقليمية والندوات الوطنية المذكورة، على ملفات ووثائق ساهمت جماهيرنا الحزبية في صنعها واغنائها، ملفات ووثائق ستمكن لجان الدراسات التابعة لهيآتنا الحزبية المركزية وكذا الهيآت المقررة في حزبنا، من معرفة دقيقة شاملة بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية التي تطبع الوضعية الراهنة، كما ستمكنها من ملاحقة هذه الوضعية في تطورها ملاحقة علمية

دقيقة، الشيء الذي سيمكننا من التقرير بمعرفة ووعي في اشكال النضال التي يمليها الواقع وملابساته، والتي على حزبنا ان يخوضها في مختلف الميادين.

ان هناك تقارير فرعية مفصلة ستعرض عليكم داخل اللجان، وسيكون على مؤتمرنا هذا الخروج منها بتوصيات وقرارات ستحدد موقف حزبنا وترسم له استراتيجيته النضالية. هذا بالاضافة الى أنها ستمكننا من الخروج من مؤتمرنا هذا بوثائق مدروسة تكون موضوع تشغيل وتكوين في خلايانا الحزبية وفي مدارس الاطر التي يجب علينا اقامتها وتنظيمها بعد مؤتمرنا هذا مباشرة.

ب.تجربة الانتخابات الجماعية والانتخابات التشريعية

تلكم كانت نظرة خاطفة حول النشاط الداخلي لحزبنا. اقتصرنا فيها على الجانب المتعلق بالنشاط الخاص بتهييء المؤتمر الوطني دون التعرض للمؤتمرات الاقليمية التي اعقبت المؤتمر الاستثنائي والتي عرفتها سنة 1975، ولا لمختلف انواع الانشطة العادية لحزبنا سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الوطني.

على أن هناك جانبا آخر من نشاطنا الحزبي اكتسى أهمية خاصة نظرا لأنه يتعلق هذه المرة بنضالنا من أجل إقرار الديمقراطية وبالتالي الاحتكاك المباشر والكثيف مع أوسع الجماهير سواء في الحواضر أو في البوادي ويتعلق الأمر اذن بالانتخابات الجماعية التي جرت في نونبر 1976 والانتخابات التشريعية التي جرت يوم 3 يونيه 1977 ، أي بما كنا نسميه بـ « المسلسل الديمقراطي».

وهنا لابد من التذكير بأن السلطات العليا في البلاد كانت قد قطعت على نفسها وعودا صريحة قاطعة بضمان سلامة الانتخابات ونزاهتها وذلك باحترام حرية التصويت، فلقد تم التصريح رسميا : « بأن الانتخابات السابقة كانت ملطخة بالتزوير والمخالفات » و« ان حرية التصويت سيتم احترامها هذه المرة من طرف رجال الادارة» وأن « مغربا جديدا» وديمقراطيا هو أحسن ضمان لتبلور وحدة وطنية تكون قادرة على الدفاع عن وحدة ترابنا الوطني» وأن ميثاقا جماعيا جديدا سيمكن المنتخبين المحليين من سلطات واسعة » الى آخر الوعود التي تم التصريح بها علنيا ورسميا قبيل الانتخابات الاخيرة.

ان مضمون هذه التصريحات الرسمية، مضمونها الواضح الصريح بالاضافة الى الظروف الوطنية والدولية التي رافقتها، لم يكن من الممكن الا ان نقدرها ، وأن نسارع ، على ضوئها ، الى تحمل مسؤوليتنا. لقد كان الاعتراف ، بل التنديد، بالتجاوزات التي وقعت في الماضي مبعث أمل حقا ، ولكن هاهي الاحداث الملموسة تؤكد اليوم، كما أوضحنا ذلك في بياناتنا الحزبية ، اننا كنا على حق عندما نظرنا الى تلك الوعود والتصريحات بعين اليقظة والحذر.

لقد جرت حول هذا الموضوع مناقشات خصبة ومسؤولة سواء داخل اللجنة الادارية الوطنية أو داخل اللجنة المركزية وهيآتنا الاقليمية والمحلية ، فلا داعي للرجوع اليوم، الى هذا النقاش ،

فلقد قررت الاجهزة العليا المقررة في حزبنا ، بعد دراسة دقيقة لمختلف جوانب الموضوع ، مشاركة حزبنا في هذه التجربة وكان العنصر الذي رجح كفة المشاركة هو أنه : مهما كان سلوك الجهاز الاداري ومهما كانت نتائج الاقتراع ، فانه من غير الجائز أن لايبادر حزبنا الى الاستفادة من هذه الفرصة التى ستمكنه من الدخول مع الجماهير الشعبية في حوار مباشر حول المشاكل المحلية والوطنية. لقد قررنا أن نجعل من الحملة الانتخابية حملة للتوضيح والتفسير. حملة نعرض فيها على جماهير شعبنا برنامجنا واختياراتنا ، وبالتالي نجعل منها حملة لتعميق الوعي الوطني والديمقراطي والاشتراكي في صفوف شعبنا.

نعم، لقد كان هناك مجلس لمراقبة سلامة الانتخابات مكون من ممثلي الاحزاب الوطنية وبعض اعضاء الحكومة، ولكن سرعان ماتبين أن هذا المجلس لم يكن في حقيقته وجوهره سوى مؤسسة شكلية لاسلطة لها ، وبالتالي بدون أية فعالية. لقد كان خاضعا خضوعا تاما للادارة، أي لوزارة الداخلية ، ومن ثمة كانت الادارة هى التى تقرر في تنفيذ أو عدم تنفيذ ما يصدره هذا المجلس من توصيات أو ما يلقي به من وعود.

كانت الانتخابات الجماعية أول حلقة في السلسلة: لقد تجند لها سائر مناضلي حزبنا ، القدماء منهم والجدد، كما تجند لها آلاف من شبيبتنا الاتحادية في مختلف الاقاليم، بالاضافة الى رفاقنا رجال المقاومة وجيش التحرير الذين عبأوا كل امكانياتهم الى جانبنا.. هكذا خاض الاتحاد كله حملة من التوضيح والحوار مع مختلف الفئات الاجتماعية، حملة لم يسبق لها مثيل من قبل: لقد كانت حملة بل معارك ناجحة نجاحا باهرا.

أما في الواجهة الأخرى فلقد جند الجهاز الاداري المحلي والجهوى أعوانه للدعاية لمرشحيه والقيام بالنيابة عنهم بالحملة الانتخابية حملة كانت موجهة في معظم الاحوال ضد مرشحي الاتحاد الاشتراكي.

ولكن على الرغم من التدخلات التى اكتست أشكالا مختلفة، حسب المناطق، كانت النتائج الاولية التى اعلنت عشية يوم الاقتراع مفاجأة كبرى للادارة وأعوانها، فالاتحاد الاشتراكي الذي لم يرفع عنه المنع الا قبل شهور، قد أكد فعلا أنه حزب الجماهير الشعبية. لقد ربحنا المعركة بأغلبية ساحقة في معظم المراكز الحضرية وبعض القرى والجماعات المحلية، كان انتصارا ساحقا بالرباط وطنجة وآسفي وأكادير وبنى ملال والعرائش والقنيطرة ومكناس وغيرها. وكانت لنا نتائج جد ايجابية في كثير من المراكز المستقلة والجماعات القروية.

كانت مفاجأة أذهلت الجهاز الاداري ، فبادر مباشرة عقب الاعلان عن النتائج الى ممارسة أشكال من التدخل الهادف الى انتزاع الاغلبية من حزبنا في كل مكان تقريبا. وهكذا ، فلم يتردد هذا الجهاز في الغاء قوائم الاتحاديين الفائزين كليا أو جزئيا ، وحتى لانطيل في هذا الموضوع نشير فقط الى ماحدث في مدينة آسفي وحدها، حيث اعلنت النتائج رسميا بفوز الاتحاد الاشتراكي بعشرين مقعدا ولكن عامل الاقليم تدخل بكل بساطة وبكيفية مكشوفة ليجعل العشرين مقعدا تتحول الى خمسة فقط. انه التعسف الذي لاتعسف بعده. انه سلوك تعسفي تعرضت له النتائج في معظم المراكز الأخرى مثل القنيطرة وتارودانت وطنجة وغيرها.

هذه باختصار قصة الانتخابات الجماعية، وجـــاءت بعدها الانتخابات التشريعية لتكشف عن وجود أوامر موازية تقضى بالتشطيب في كل مكان على الاصوات الممنوحة لمرشحى الاتحاد الاشتراكي واللجوء الى مختلف الوسائل لتحقيق ذلك.

وهكذا، فبمجرد افتتاح الحملة الانتخابية ،عمدت الادارة في بعض الاقاليم الى تدشين مسلسلات من القمع والتهديد والتخويف: فمن اعتقالات تعسفية، الى اغلاق المتاجر والمصانع

،الى تجنيد عصابات مسلحة بالعصي والسلاح الابيض يقودها في الغالب المقدمون والشيوخ، واحيانا القواد أنفسهم، إنها حملة قمع شاملة جعلت مناضلينا يتعرضون للضرب والتخريب والاهانة داخل أحيائهم ومنازلهم. أما الهدف فلقد كان واضحا: استعمال القوة لشل تعبئة المناضلين الاتحاديين وحمل الجماهير الشعبية على التغيب عن التصويت. واذا كانت مختلف الاقاليم قد عرفت هذه الحملة القمعية فان أقاليم سوس قد عاشت فعلا في جو رهيب.

لم تكن هذه الحملة، حملة القمع والتهديد والوعيد، تكتسي أي طابع سري ، بل لقد كانت تجري أمام مرأى ومسمع من السلطات المركزية نفسها ، وعندما قدمنا الى « المجلس المكلف بالسهر على سلامة الانتخابات» تقريرا مفصلا معززا بالحوادث والاسماء والاماكن اعترف ممثل وزارة الداخلية داخل هذا المجلس بان ثمانين في المائة (80%) من التفاصيل التى تضمنها تقريرنا كانت صحيحة ومرة أخرى سمعنا من المعنيين بالامر وعودا قاطعة بجعل حد لهذه الوضعية، ولكن دون طائل ، ان ماحدث كان بالعكس تماما، فلقد ضاعف أعوان الادارة حملتهم الاستفزازية التعسفية وبكيفية أخص في اقليم سوس ، انه لم تتخذ أية تدابير جزرية ضد اعوان الادارة الذين ثبتت ادانتهم ، بل بالعكس تعرض بعض رجال السلطة الذين التزموا نوعا من الحياد ، الى عقوبات نتيجة «تراخيهم » في التدخل والقمع .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من ذلك الجو الارهابي الخانق ، فلقد واجه مناضلونا في كل مكان تجاوزات وتعسفات أعوان الادارة بروح نضالية عالية، كما خاضت الجماهير الشعبية الى جانبنا معارك حقيقية، مما جعل التجمعات والمهرجانات التى نظمناها تلقى استجابة واسعة جدا ، وتنال اقبالا كبيرا،الامر الذي أكد مرة أخرى مدى الارتباط العميق بين حزبنا والجماهير الشعبية الواسعة، فامتد مفعول حملتنا الانتخابية الى مئات الالاف من

أوسع الجماهير،سواء في المدن أو القرى والجبال ، الشيء الذي لم تستطع أية هيئة سياسية أخرى القيام ولو بجزء منه.

وأمام هذا الاقبال الشعبي الواسع والمد الجماهيري الكاسح لم تجد الادارة سبيلا لمقاومة الارادة الشعبية، يوم 3 يونيو 1977 غير التدخلات المباشرة التى تجاوزت كل حد، وعمت كل مكان فالمراقبون الذين عيناهم من بين المناضلين لمراقبة سير عملية التصويت والذين نص القانون على تواجدهم داخل مكاتب التصويت،قد تعرضوا بكيفية منهجية شاملة أما للطرد واما للتوقيف لمدة ساعات واما للمضايقات والاستفزازات والتعسفات. لقد لجأت الادارة الى أساليب كثيرة لجعل مهمتهم تبقى منعدمة أو مشلولة، وكمثال على ذلك نشير الى ماحدث في أكادير التى اشتملت على 96 دائرة انتخابية طردت الادارة جميع مراقبي الاتحـــاد الاشتراكي من 90 دائرة ، اما مكاتب التصويت في هذا المركز نفسه فقد اختفى في كثير منها اللون الاصفر لون الاتحاد الاشتراكي ، وكأن مرشح الاتحاد بهذه المدينة لاوجود له .

وبالجملة يمكن القول انه باستثناء بضعة دوائر ، فان اعوان الادارة قد تصرفوا خارج القانون واعلنوا عن النتائج حسب ماتقتضيه التعليمات التي صدرت اليهم قبل الشروع في الانتخابات .

نعم نقول التعليمات التي صدرت اليهم قبل يوم

الانتخابات ، لان مفاوضات واتفاقيات كانت قد تمت قبل يوم الاقتراع بين الادارةومختلف الهيآت المشاركة . وكان حزبناهوالوحيد الذي رفض الدخول في هذه العملية اللامشروعة اللااخلاقية ، ذلك هو السر في كون الاتحاد الاشتراكي لم يحصل عقب (الانتخابات) التشريعية سوى على15مقعدا، لقد رفض التفاوض في عدد المقاعد فتركت له الادارة ماارادت لن تترك له .

لقد كان من الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يسود كافة مناضلينا ومعهم الجماهير الشعبية قاطبة شعور بالخيبة والاحباط ، وقد بادر المكتب السياسي لحزبنا يوم 7 يونيه 1977 الى عقد ندوة صحافية عرضنا فيها مختلف الوقائع معززة بالوثائق والامثلة المحسوسة التي تثبت كيف ان الارادة الشعبية قد تعرضت للتزوير والتشويه ، وامسكت الحكومة وامسكت الادارة ، عن تكذيب أو تصحيح ماعرضناه على الصحافة الدولية والوطنية ولم يكن في امكانها الا تفعل ، لان الوقائع كانت دامغة ، ولان التزوير كان واقعا عاشته وعاينته مختلف الاوساط الشعبية، انها الفضيحة التي لاتقبل التغطية .

وعندما اجتمعت اللجنة المركزية لحزبنا بعد ايام من هدوء العاصفة استؤنف النقاش داخل حزبنا حول نتائج هذه « الانتخابات » كما حدث نفس الشيء عقب الانتخابات الجماعية ، لقد كان علينا ، هذه المرة، أن نختار بين الانسحاب من مجلس النواب ومجموع المجالس البلدية والقروية وهو مرقف مبرر كامل التبرير ، وبين الاستمرار في نضالنا من أجل الديمقراطية بوسائل جديدة حتى نتمكن من رفع صوت الجماهير الشعبية عاليا ، وبعد نقاش ديموقراطي وعميق داخل اجهزتنا الحزبية المسؤولة قررنا مواصلة النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية في كل الواجهات بما في ذلك تلك التي اسفرت عنها الانتخابات المزورة . وقد بنينا قرار نا هذا على عدة اعتبارات منها :

ـ لقد برهنت هذه التجربة الانتخابية التي تعرضت للتزوير المباشر والمكشوف على ان الادارة لم يعد في امكانها ، رغم جميع وسائل التأثير الاعلامي وانواع الضغط الاخرى ، ان تصبغ ادمغة الناخبين وتكيف ارادتهم ، ولذلك اضطرت الى تكييف صناديق الاقتراع وصنع النتائج، فلقد كان اخفاقها تاما شاملا . ولربما حصل لديها هي نفسها اقتناع بذلك ، ان تكسير أو افساد ميزان الحرارة لايخفف من شدة الحرارة ، كما أن تحطيم آلة قياس شدة الرياح

لايلغي العاصفة .

ـ أما الجماهير الشعبية التي شوهت ارادتها فلقد كانت ترغب في الاحتفاظ ببريق ، ولو خافت ، من الامل ، انها تريدان يسمع صوتها في كل مكان ، وان يعرض رأيها في كل معرض ، ومن هنا كان تواجدنا في كل الواجهات ضروريا ، لانه اصبح يكتسي طابعا خاصا ، انه القيام بمهمة نضالية داخل المؤسسات الرسمية نفسها ، مهمة مواصلة الكفاح من أجل الديمقراطية والاشتراكية ، ومن هنا كان قرارنا بالبقاء في هذه المؤسسات التي اسفرت عنها الانتخابات المزورة لايعني ابدا اننا ندخل مع المستغلين في نفس اللعبة ، كلا ان تواجدنا فيها يهدف الى فضح استغلالهم والتشهير باساليبهم اللااخلاقية اللاشعبية .

ـ وهناك اعتبار ثالث كان له وزنه في القرار الذي اتخذناه فلقد كانت وحدتنا الترابية تتعرض آنذاك ، كما تتعرض اليوم ، ومنذ استرجاعنا للاقاليم الصحراوية التي كانت تحت سيطرة اسبانيا الفرانكاوية كانت تتعرض ولازالت لتهديد خطير ، فلقد جند النظام الجزائري آنذاك نفسه عسكريا وديبلوماسيا ضد تحقيق وحدة ترابنا ، صادرا في ذلك عن رغبة في الهيمنة والتوسع . لقد كان علينا ،والحالة هذه ، ان نتصرف كوطنيين ومواطنين مسؤولين يتجنبون اعطاء الفرصة للخصوم كي ينفذوا دعاياتهم ضد شعبنا .

واذن ، فلقد كان قرارنا بالبقاء في البرلمان والمجالس المحلية صادرا عن وعي وتبصر ، هادفا الى الصدع بصوت الجماهير المحرومة في كل واجهة ، وهذا مانفعله الان بوصفنا حزبا ثوريا واعيا بكون المهمة الحقيقية للحزب الثوري ليست في ترك الفراغ ، للخصوم ، بل في مضايقتهم يوميا في كل ميدان ، والعمل في نفس الوقت على تعميق وعي جماهير الشعب بقضاياها ومشاكلها ، ونحن لانشك في ان حضورنا اليقظ والمسؤول في تلك المؤسسات سيؤتي ثماره قريبا ، ولربما في يوم اقرب مما يظن .

ان المهام التي يقوم بها رفاقنا البرلمانيون والمستشارون في المجالس الجماعية ، داخل مجالسهم هي مهام نضالية ، مهام المناضلين من أجل الديمقراطية والاشتراكية ، ان بعض المناضلين في حزبنا يأسفون لغياب رفاقهم عن الحضور الدائم في لجهزتنا الحزبية ، وكأن انشغالهم في مهامهم داخل البرلمان أو داخل المجالس الجماعية قد اخرجهم من صفوفنا ، وهذا اعتقاد خاطئ.ان رفاقنا المنتخبين يقومون بدورهم كاملا ، الدور الذي حدده لهم حزبهم ، انهم في واجهة نضالية لاتقل أهمية عن الواجهات الاخرى

وحتى يتم التنسيق بين المناضلين في مختلف الواجهات النضالية، رأينا من الضروري تنظيم لقاءات بين المناضلين العاملين في المجالس والمناضلين العاملين في تنظيماتنا الحزبية ، هادفين من وراء ذلك الى دمج نشاط المنتخبين الاتحاديين في الانشطة العامة لحزبنا .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، كان لابد من هذا النوع من اللقاءات للتنسيق بين انشطة ونضالات المنتخبين الاتحاديين انفسهم حتى يتمكنوا من مواجهة الجهاز الاداري الذي يعمل على عرقلة سير هذه المؤسسات « المنتخبة»بل على تخريبها . اما بالنسبة لرفاقنا في البرلمان فان نشاطهم الوطني داخل هذه المؤسسة يشرف حزبنا حقا ، ان كفاءتهم وتدخلاتهم الفعالة وشعورهم بالمسؤولية قد جعلتهم يحظون بتقدير أوسع الجماهير الشعبية ، ذلك لانه بدونهم ماكان لصوت هذه الجماهير ان يتردد صداه داخل البرلمان وخارجه ، ولانه بدون تواجدهم داخل البرلمان كان النقاش في هذه المؤسسات سيتحول الى اطراء متواصل للحاكمين ، اطراء يدغدغ عواطفهم ويعمل في نفس الوقت على خداعهم وحجب الحقائق امامهم وامام الشعب .

وهكذا ، فسواء تعلق الامر بالصعيد المحلي أو بالمستوى الوطني، فان حزبنا قد حقق مهام نضالية جديرة بالتقدير في

واجهة نضالية جديدة ، وذلك بفضل دينامية رفاقنا المنتخبين الاتحاديين ، وبفضل اخلاصهم المستمر لقضية الجماهير المستغلة المسحوقة، والنتيجة هي ان الشعب المغربي اليوم اصبح قادرا على التمييز ، بشكل ملموس ، بين من يتحدث عن مشاكله وقضاياه الملموسة ويعبر عن مطامحه وآماله وآلامه ، وبين من عملوا دوما على خداعه بواسطة وعود خلابة براقة كاذبة .

هناك واقعة أخرى لابد من الاشارة اليها هنا ، وهي ان بعض مناضلينا يلجأون في بعض الاحيان الى نوع من محاسبة الضمير، انهم يتساءلون عما اذا لم نكن نزكي فعلا هذه المؤسسات التمثيلية المزورة بوجودنا فيها . ان مثل هذا التساؤل كان سيكون مبررا ومشروعا لو اننا قبلنا أو نقبل الان السقوط في ما من شأنه أن يناقض ايديولوجيتنا ، أو يخالف اختياراتنا في الميادين الاساسية التي تهم جماهير شعبنا الكادح . انه لايمكن تزكية جهاز ما بفضحه والتشهير بأخطائه واختياراته اللاشعبية ، وبتقديم الدليل الملموس وبالارقام على الظلم الاجتماعي الذي خلقته اختياراته وتصرفاته التي جعلت كمشة من المحظوظين يستفيدون وحدهم من امكانيات شعبنا وخيراته ، في هذا الاطار لايمكن الحديث عن التزكية، بل عن الفضح .

ومع ذلك ، بل ومن أجل ذلك ، فانه بمجرد مايتبين لنا ان مهمتنا النضالية داخل البرلمان وداخل المجالس الجماعية قد تعرضت لحجر نهائي ، وانه بالتالي اصبحنا غير قادرين على ادائها ، على اسماع صوت الجماهير المضطهدة المستغلة ، عاجزين عن متابعة نضالنا في هذه الواجهات، عندما يتبين لنا ذلك ، فان حزبنا لن يتردد في اتخاذ موقف آخر ، متحملا كامل مسؤولياته .

ومهما يكن فان التقرير في هذا المشكل ، مثل التقرير في مشاكل اخرى سواء المبدئية منها أو الستراتيجية أو التاكتيكية لن يتم الا بعد نقاش ديمقراطي حر داخل تنظيماتنا الحزبية ، مثلما فعلنا ونفعل دائما .

ج – الشبيبة الاتحادية ، تنظيمها ، نضالاتها

الى جانب هذه المهام النضالية التي قام ويقوم بها حزبنا على صعيد الكفاح من أجل اقرار الديمقراطية في وطننا ، عرفت شبيبتنا الاتحادية طفرة هائلة على صعيد تركيز هياكلها التنظيمية . واذا كنتم ستناقشون تقريرا مفصلا حول نشاط شبيبتنا الاتحادية خلال هذه المدة وتدرسون المشاكل التي يطرحها شبابنا من خلال احتكاكه اليومي بالواقع الملموس ، فلا اقل من أن نتعرض في هذا التقرير وبايجاز الى الخطوط العريضة لنشاط الشباب الاتحادي ونضاله في كافة الميادين .

فعلى الصعيد التنظيمي انعقدت مؤتمرات جهوية مكنت من تركيز أمتن وواسع لتنظيمات شبيبتنا بكيفية خاصة وتنظيماتنا الحزبية بكيفية عامة ، لقد كانت نتائج هذه المؤتمرات وماحصل بعدها من ندوات ولقاءات أكثر من مشجعة . فلقد كشفت عن الاستعداد الكبير في صفوف الشباب المغربي من أجل تحمل مسؤولياته في حلبة النضال . وهكذا شاهد الاصدقاء والخصوم على السواء مشاركة شبيبتنا مشاركة فعالة واحيانا حاسمة في المعارك الانتخابية التي خاضها حزبنا ، وفي مختلف نضالاته من أجل الديمقراطية والاشتراكية ، ومع ذلك فانه لابد التذكير بان المهام التنظيمية ، تستلزم دائما مزيدا من العمل ومزيدا من تحسين وسائل العمل حتى يصبح في الامكان الاستفادة من الطاقات والامكانيات الهائلة الكامنة في صفوف الشباب المغربي قاطبة .

وأما على صعيد التفكير والانتاج النظري فلقد شهدت السنوات الثلاث الماضية عملا متواصلا في هذا المجال وذلك من خلال الندوات والجلسات والمناقشات التي كانت تدور في معظمها حول المشاكل والقضايا المطروحة على الساحة الوطنية وكذا القضايا الدولية ، العربية منها والافريقية . لقد برهنت هذه اللقاءات عن

مدى جديتها وفائدتها ، وذلك على الرغم من طابعها المحدود احيانا ، ومن هنا ضرورة مضاعفة الجهود سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي من اجل تمكين شبيبتنا من الافصاح عن رأيها في قضايانا الحزبية والوطنية والعمل على مساعدتها على تعميق وعيها وتوسيع مدى رؤيتها ومجال نضالها ونشاطها .

انكم تعلمون ان حزبنا قد اختار على صعيد تنظيم الشباب تمكين هذا التنظيم من نوع من الاستقلال الذاتي ، حيث تتوفر الشبيبة الاتحادية على قيادة وهياكل مسيرة خاصة ، ولقد كان بعض المناضلين يخشون أن يؤدي مثل هذا الاستقلال الذاتي الى قيام حزب داخل حزب ، ولكن الممارسة الديمقراطية سواء داخل حزبنا أو داخل تنظيمات شبيبتنا قد أكدت العكس تماما ، نعم لقد حصلت في بعض الجهات احتكاكات بين تنظيماتنا الحزبية وتنظيمات شبيبتنا ، ولكن التحلي بروح المسؤولية من طرف الجميع والعمل بمبدإ النقد والنقد الذاتي في اطار من الحوار الديمقراطي المسؤول ، قد مكن من تجاوز كثير من المشاكل الهامشية وهي مشاكل من النوع الذي يعترض عادة سير القافلة الواحدة . وهكذا أكدت التجربة الملموسة ، ان الطريق الذي اخترناه كان صائبا ، وان الطريق الصحيح الذي يسمح بتجنيد الطاقات الشابة تجنيدا حقيقيا وفعالا ، كما يسمح في نفس الوقت بتعميق وعيها وتفجير طاقاتها الخلاقة .

هكذا برهنت شبيبتنا الاتحادية خلال المعارك الانتخابية الماضية عن قدرة نضالية عالية . لقد تجند عشرات الالاف من الشباب الى جانب المرشحين الاتحاديين بقيادة مناضلي الشبيبة الاتحادية وذلك في مختلف الاقاليم ، في البوادي والمدن سواء بسواء . ولقد مكنتهم هذه المعارك من الدخول في حوار مباشر مع الجماهير الشعبية ، ليس فقط في التجمعات العامة ، بل أيضا ، وهذا هو الاهم داخل كل بيت وخيمة ومدشر ، وهكذا تعرف شبابنا ، وبكيفية مباشرة ، على المشاكل التي تعاني منها مختلف

الطبقات الكادحة، فاكتسبت بذلك خبرات وتجارب ماكان لتكتسبها من خلال الصفحات المكتوبة سواء على نشرات أو كتب . كما تمكن شبابنا الاتحادي بفضل هذا العمل الواسع في اوساط الجماهير الشعبية من استقطاب آلاف من الشباب الذين اصبحوا اليوم مناضلين في صفوف تنظيمات شبيبتنا ، وتنظيمات حزبنا .

وبالجملة يمكن القول بكل تأكيد واعتزاز ان النتائج كانت جد ايجابية ولكن مع ذلك لابد من قطع خطوات اخرى الى الامام ، لابد من استمرار حملة التوضيح والتوعية والاستقطاب والتنظيم حتى نتغلب على جميع جوانب النقص ، وحتى نتمكن من اقامة علاقات متينة على اساس الالتحام والوحدة بين مختلف تنظيماتنا وهياكل حزبنا . وعلى مؤتمرنا هذا ان يتخذ مايراه ضروريا من القرارات والتوصيات في الموضوع حتى نضمن لشبيبتنا انطلاقة جديدة تجعلها مؤهلة وقادرة على قيادة حركة التحرير الشعبية في المغرب في الغد القريب .

د ـ التنظيم النسوى في الاتحاد الاشتراكي :

اما فيما يتعلق بالتنظيم النسوى في حزبنا فان اخواتنا المناضلات سيقدمن لكم تقريرا مفصلا في الموضوع حول نشاط قطاعنا النسوي ومشاكله، ان هذا القطاع الحيوي الهام ينتظر من مؤتمرنا هذا اتخاذ عدة مواقف وقرارات تمكنه من تركيز تنظيماته وتوسيعها حتى يتمكن من اداء مهامه كاملة.

اننا لانحتاج هنا الى ابراز اهمية دور المرأة في مجتمعنا ، انه دور أساسي وحاسم بالنسبة للحاضر والمستقبل ، واذن، فالمشكل الرئيسى الذي يطرح نفسه علينا هو تنظيم النساء المغربيات تنظيما محكما يجعل منهن مناضلات جنبا الى جنب مع الرجل. لقد بذلت في هذا المجال جهود كبيرة وهامة ، ولكن كبر المهمة واتساعها يتطلب من أجهزتنا الحزبية الوطنية والمحلية مجهودات أكبر نظرا لطابع الاستعجال الذي تطرحه المسألة ، ان مناضلاتنا

في القطاع النسوي يوجهن باستمرار انتقادات حادة لاجهزتنا الحزبية ، انتقادات لها مايبررها نظرا لكونهن يشعرن انهن لم يتمكن بعد من المساهمة الفعالة في نضالنا بقدر حجم القطاع النسوي وطاقاته ، وذلك بسبب بعض انواع السلوك والعوائق الرجعية المتخلفة في مجتمعنا .

وهنا لابد من ان نضع نصب اعيننا دائما الاهداف التي حددها حزبنا في مجال انشاء تنظيم نسوي اتحادي يتمتع بالاستقلال الذاتي بالشكل الذي يمكن المرأة المغربية من ممارسة نشاطها الوطني على اوسع نطاق في اطار خطتنا الحربية العامة .

ان المهمة الاولى والمستعجلة لتنظيمنا النسوي تقتضي ان تتجند المناضلات الاتحاديات لشرح اختياراتنا المذهبية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، للمرأة المغربية اينما كانت وكيفما كانت وضعيتها الاجتماعية ، مع التركيز على العوامل والاسباب التي جعلت المرأة المغربية تبقى متخلفة نسبيا عن الرجل في عدة مجالات نظرا لصنوف الحجر المفروضة عليها والراجعة الى شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم في بلادنا .

أما في المجال العام فان تنظيمنا النسوي يجب ان يتجه اساسا الى الدفاع عن قضية المرأة في مجتمعنا الراهن ، والمجتمع الذي ننوي بناءه . ان مشكل عدم تساوي اجرة المرأة والرجل العاملين ، والحيف الذي تتعرض له حقوق المرأة في كافة المجالات ، مثل العلاقات العائلية والزواج والطلاق والاعالة ورعاية الاطفال هي من القضايا الاساسية التي يجب أن ينكب تنظيمنا النسوي على دراستها والنضال من أجل تحقيق حلول لها افضل في اطار فهم تقدمي وسليم لفقهنا الاسلامي الغني بالاجتهادات والقابل للتطور والتحسن .

لقد طرحت مثل هذه القضايا للنقاش مرات متعددة داخل

تنظيمات قطاعنا النسوي ، وخلال الندوات الخاصة التي عقدها ، كان آخرها الندوة التي انعقدت قبل اسبوعين فقط في مدينة طنجة في موضوع المرأة ومشاكل الطفولة والتي شارك فيها اختصاصيون من الجنسين بعروض قيمة ساهمت في مناقشاتها المناضلات الاتحاديات من مختلف الاقاليم .

ان كفاحنا من أجل نصرة وانتصار قضية المرأة في مجتمعنا هو جزء لايتجزأ من كفاحنا من أجل تغيير وتطوير مجتمعنا على أساس ديموقراطي وفي افق اشتراكي حقيقي . فلنواصل نضالنا في هذا السبيل ، وليكن مؤتمرنا هذا فرصة لمناقشة كثير من المشاكل المطروحة مناقشة جدية .

ب – من أجل حركة نقابية مناضلة وديمقراطية

أيها الرفاق ،

ان الحدث الذي طبع الحياة الاجتماعية وبالتالي الحياة السياسية في بلدنا منذ أيام قليلة هو قيام المنظمة المركزية الكبرى للعمال المغاربة ، الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، ان هذا الحدث يكتسي حقا أهمية تاريخية ، بالغة ، فباسم جميع مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وباسم الجماهير الكادحة المستغلة في هذا البلد نوجه الى المنظمة المركزية الديمقراطية للعمال المغاربة ، تحياتنا الاخوية الصادقة ونعبر لهم باسم مؤتمرنا هذا عن تضامننا معهم تضامنا واعيا فعالا.

لقد جاء قيام الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نتيجة عمل تم انجازه بأناة ويقظة وصبر طوال سنوات عديدة ، من طرف المناضلين القاعديين داخل الجامعات والفروع المحلية النقابية ، ان المجال هنا لايتسع للقيام بعرض تاريخي للمعطيات والوقائع والدوافع التي أدت بالاغلبية الساحقة من أعضاء الطبقة العاملة المغربية الى أخذ زمام الامور بايديهم للتقرير في مصيرهم بشكل أكثر ديموقراطية وعمق وعيا ومسؤولية ، ومع ذلك ، فلا بد من الاشارة هنا الى أن المشكل قد بدأ يطرح نفسه منذ سنوات 1961

– 1962 – 1963 ، فلقد سقطت منذ ذلك الوقت الهياكل التنظيمية للحركة العمالية في المغرب ، هذه الحركة التي قامت بدور طليعي في كفاح شعبنا من أجل التحرر والاستقلال سقطت منذ أوائل الستينات في مخالب البيروقراطية ، ازدادت مع الايام استبدادا وانتهازية وتقوقعا ، ان « مسيري» المنظمة المركزية السابقة قد سقطوا ضحية وهم كاذب ، لقد اعتقدوا ولا زالوا يعتقدون أنهم قد نصبوا على رأس هذا المنظمة مدى الحياة ، الشيء الذي جعل المناضلين في القاعدة العمالية بما في ذلك أعضاء المكاتب المحلية والجهوية ، يتلقون من أعلى تعليمات وأوامر تتناقض تماما مع ارادتهم في الدفاع عن أكثر مطالبهم المشروعة استعجالا ، أما المطالبة بالنقاش الديمقراطي الحر ، أما المطالبة حتى بالتوضيحات البسيطة ، فلقد كانت تعرض اصحابها من المناضلين النقابيين القاعديين الى التهديد والعقاب ، والاقصاء والعزل من كل مسؤولية ، وأحيانا كثيرة الى الطرد من العمل بتواطؤ مع أصحاب المعامل ورؤساء المؤسسات والمسؤولين في الادارة العمومية أو شبه العمومية ، وقد استفحل هذا الوضع اللاديموقراطي حينما عمد المسيرون المركزيون في المنظمة النقابية المركزية السابقة الى تكوين مليشيا قوامها عصابات ارهابية مكونة من العاطلين وأشباه العاطلين ومهمتها معاقبة المناضلين النقابيين الذي لم يقبلوا الخضوع والاستسلام. معاقبة اكراهية بدنية كثيرا ما كانت تتم بتواطؤ مع اعوان الادارة العمومية ورؤساء المعامل والمؤسسات ، وقد انشئت لهذا الغرض زنازن وأقبية خاصة داخل برصة الشغل نفسها ، ولقد كان رفيقنا المناضل الشهيد عمر بنجلون ، من بين ضحايا هذا الوضع الارهابي الفاشيستي حيث أهين وعذب في اقبية برصة الشغل من طرف عصابات « اليقظة» التي كونتها قيادة المنظمة النقابية المركزية السابقة .

أما المؤتمرات ، اذا ما عقدت ، فقد كانت مؤتمرات مصنوعة

مزيفة، مثلما أن المسؤولين الجهويين كانوا محل تعيين وفرض من طرف الجهاز المركزي ضدا على ارادة مناضلي القاعدة العمالية.

وكان من نتيجة هذه التصرفات اللاديمقراطية اللااخلاقية أن شهدنا وشهد الجميع معنا انسحابات جماعية من المنظمة المركزية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ،، وأكثر من ذلك تعرضت فروع جهوية بأكملها الى مضايقات خانقة ادت بها اما الى تجميد نفسها واما الى الالتحاق بتشكيلات أخرى ، وبدلا من أن تستيقظ القيادة المستبدة وتراجع نفسها أمام هذا الوضع الخطير والذي خلقته الانسحابات الجماعية، فضلت النظر الى الامور بعين ساخرة مستهزئة يطمئنها تواجدها « المستمر» على رأس المنظمة ، وحفاظها على مصالحها وعدم اضطرارها الى تقديم الحساب عن مكاسبها المالية،لقد كانت تعيش في« سلم اجتماعية» .

وأمام تفشي هذه الوضعية المزرية بادرنا في سنوات 1967 ـ 1968 ـ 1969 الى القيام بمحاولة إنقاذية تحدونا في ذلك الروح النضالية ويحفزنا الوعي بضرورة الحفاظ على مكاسب الطبقة العاملة ، والدفاع عن وحدة صفها ، وكنا نعتقد أن هذه الدوافع النبيلة ستنتصر في النهاية ، ولكن هذه المبادرة فشلت لأن الاشخاص لم يحاولوا تغيير عقليتهم وسلوكهم، فرفضوا رفضا قاطعا كل محاولة لزرع الديموقراطية في جسم المنظمة، لقد تمسكوا بـ « حقهم» في تعيين المسؤولين النقابيين على الصعيدين المحلي والوطني ، وتمسكوا أكثر فأكثر بالمصالح المادية التى اكتسبوها أو منحت لهم مقابل تجميد نضالات الطبقة العاملة.

وحينئذ، أي حين تبين للقواعد العمالية المناضلة، أن لا أمل في الاصلاح ، أخذت القطاعات النقابية الواحدة بعد الاخرى ، في تنظيم نفسها تنظيما ديمقراطيا في إطار من الاستقلال الذاتي ، وهنا لم يعد في امكان المناورات اللاأخلاقية وعمليات التهديد والطرد الجماعي التى مارستها القيادة المستبدة ، أن توقف هذا التحرك النقابي القاعدي الديموقراطي المنظم الذي انتهى الى تكوين جامعات ديمقراطية مستقلة تحت اسم النقابات الوطنية.

وهكذا فبعد قيام النقابة الوطنية للتعليم تبعتها النقابة الوطنية للفسفاط وعمال باطن الأرض ، ثم توالت النقابات الوطنية الواحدة بعد الأخرى ، النقابة الوطنية للبريد، النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية ، النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، النقابة الوطنية لمعامل الشاي والسكر ، النقابة الوطنية للصحة ، النقابة الوطنية للبترول،بالاضافة الى نقابات وطنية أخرى هى الآن في طور التكوين والاعداد لمؤتمرها العام ، لقد صمم العمال المغاربة في كل قطاع على تحرير انفسهم من قيود بيروقراطية تزداد تفسخا وعجزا.

لقد أصبحت الديمقراطية النقابية الآن واقعا ملموسا ، وهاهي ابوابها مفتوحة على مصراعيها أمام القواعد العمالية في جميع القطاعات، وليس هناك ادنى شك في أنها ستنتصر اليوم على الرجعية النقابية ومناوراتها وتهديداتها كما انتصرت عليها بالامس ، وليس هناك ادنى شك كذلك في أن هذه الحركة التحريرية المنتشرة في صفوف مختلف القطاعات العمالية ستحقق بالفعل وحدة الطبقة العاملة المغربية، في إطار الديمقراطية وبواسطة الديموقراطية.

٩ – طبيعة العلاقات بين النقابات والحزب

والآن وقد خرجت الى الوجود المنظمة النقابية المركزية الكبرى ، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، فانه من الواجب علينا توضيح طبيعة العلاقات التى ينوى حزبنا اقامتها معها.

انكم تعرفون ولاشك أن المنظمة الأخرى قد أصبحت الآن جوفاء فارغة تلوح حسب الظروف بشعارات ديماغوجية تستهدف تكريس نزعة نقابية تقوم على « الحياد» و « اللاتسييس». وهذه النزعة، نزعة « اللاتسييس» التى يطمئن لها أصحاب رؤوس الاموال ورجال الحكم، هي التى كانت الاصل في كثير من المشاكل والخلافات التى قامت بيننا وبينهم،أنه لمما لاشك فيه أن الدعوة الى عدم

مزيفة، مثلما أن المسؤولين الجهويين كانوا محل تعيين وفرض من طرف الجهاز المركزي ضدا على ارادة مناضلي القاعدة العمالية.

وكان من نتيجة هذه التصرفات اللاديمقراطية اللااخلاقية أن شهدنا وشهد الجميع معنا انسحابات جماعية من المنظمة المركزية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، وأكثر من ذلك تعرضت فروع جهوية بأكملها الى مضايقات خانقة ادت بها اما الى تجميد نفسها واما الى الالتحاق بتشكيلات أخرى ، وبدلا من أن تستيقظ القيادة المستبدة وتراجع نفسها أمام هذا الوضع الخطير والذي خلقته الانسحابات الجماعية، فضلت النظر الى الامور بعين ساخرة مستهزئة يطمئنها تواجدها « المستمر» على رأس المنظمة ، وحفاظها على مصالحها وعدم اضطرارها الى تقديم الحساب عن مكاسبها المالية"لقد كانت تعيش في« سلم اجتماعية».

وأمام تفشي هذه الوضعية المزرية بادرنا في سنوات 1967 ـ 1968 ـ 1969 الى القيام بمحاولة انقاذية تحدونا في ذلك الروح النضالية ويحفزنا الوعي بضرورة الحفاظ على مكاسب الطبقة العاملة ، والدفاع عن وحدة صفها ، وكنا نعتقد أن هذه الدوافع النبيلة ستنتصر في النهاية ، ولكن هذه المبادرة فشلت لأن الاشخاص لم يحاولوا تغيير عقليتهم وسلوكهم، فرفضوا رفضا قاطعا كل محاولة لزرع الديموقراطية في جسم المنظمة، لقد تمسكوا بـ « حقهم» في تعيين المسؤولين النقابيين على الصعيدين المحلي والوطني ، وتمسكوا أكثر فأكثر بالمصالح المادية التى اكتسبوها أو منحت لهم مقابل تجميد نضالات الطبقة العاملة.

وحينئذ، أي حين تبين للقواعد العمالية المناضلة، أن لا أمل في الاصلاح ، أخذت القطاعات النقابية الواحدة بعد الاخرى ، في تنظيم نفسها تنظيما ديمقراطيا في إطار من الاستقلال الذاتي ، وهنا لم يعد في امكان المناورات اللاأخلاقية وعمليات التهديد والطرد الجماعي التى مارستها القيادة المستبدة ، أن توقف هذا التحرك النقابي القاعدي الديموقراطي المنظم الذي انتهى الى تكوين جامعات ديمقراطية مستقلة تحت اسم النقابات الوطنية.

وهكذا فبعد قيام النقابة الوطنية للتعليم تبعتها النقابة الوطنية للفسفاط وعمال باطن الأرض ، ثم توالت النقابات الوطنية الواحدة بعد الأخرى ، النقابة الوطنية للبريد، النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية ، النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، النقابة الوطنية لمعامل الشاي والسكر ، النقابة الوطنية للصحة ، النقابة الوطنية للبترول"بالاضافة الى نقابات وطنية أخرى هى الآن في طور التكوين والاعداد لمؤتمرها العام ، لقد صمم العمال المغاربة في كل قطاع على تحرير انفسهم من قيود بيروقراطية تزداد تفسخا وعجزا.

لقد أصبحت الديمقراطية النقابية الآن واقعا ملموسا ، وهاهي ابوابها مفتوحة على مصراعيها أمام القواعد العمالية في جميع القطاعات"وليس هناك ادنى شك في أنها ستنتصر اليوم على الرجعية النقابية ومناوراتها وتهديداتها كما انتصرت عليها بالامس ، وليس هناك ادنى شك كذلك في أن هذه الحركة التحريرية المنتشرة في صفوف مختلف القطاعات العمالية ستحقق بالفعل وحدة الطبقة العاملة المغربية، في إطار الديمقراطية وبواسطة الديموقراطية.

و ـ طبيعة العلاقات بين النقابات والحزب

والآن وقد خرجت الى الوجود المنظمة النقابية المركزية الكبرى ، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، فانه من الواجب علينا توضيح طبيعة العلاقات التى ينوى حزبنا اقامتها معها.

انكم تعرفون ولاشك أن المنظمة الأخرى قد أصبحت الآن جوفاء فارغة تلوح حسب الظروف بشعارات ديماغوجية تستهدف تكريس نزعة نقابية تقوم على « الحياد» و « اللاتسييس». وهذه النزعة، نزعة « اللاتسييس» التى يطمئن لها أصحاب رؤوس الاموال ورجال الحكم، هي التى كانت الاصل في كثير من المشاكل والخلافات التى قامت بيننا وبينهم"أنه لمما لاشك فيه أن الدعوة الى عدم

تسييس النقابة دعوة خادعة، فسواء تعلق الأمر بالبلدان المصنعة أو بالبلدان التى تسير في طريق النمو،فان الحركة النقابية لايمكن أن تبقى في الحياد ازاء الحياة السياسية في البلاد، ذلك لان الدعوة الى الحياد السياسي هى نفسها موقف سياسي يخدم الايديولوجية المهيمنة .

وانطلاقا من هذه البديهية لابد من توضيح بعض الاسباب التى تدفع الى رفض اللاتسييس النقابي.

ان الجميع يعرف اليوم أن مسؤوليات الدولة في المجال الاقتصادي تزداد يوما بعد يوم، ان اعداد التصاميم وتحديد الاختيارات الكبرى ووسائل تطبيقها . كل ذلك يدفع الحركة النقابية، شاءت أو كرهت ، الى وضع نضالاتها ومطالبها داخل الاطار العام الذي يؤطر الحياة السياسية الاقتصادية في البلاد. ومن هنا كانت علاقات النقابات مع الادارة والحكومة علاقات مطبوعة، بكيفية لامناص منها ، بطابع تمليه الرؤية السياسية العامة:

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان جميع المطالب النقابية مهما كانت صغيرة متواضعة تطرح ولابد اختيارات سياسية: ان النضال ضد البطالة وضد سياسة التشغيل يدفع العمال النقابيين الى اتخاذ مواقف إزاء الاختيارات المكرسة، وازاء الوسائل والطرق التى تطبق بها هذه الاختيارات ، مواقف ترمي على الاقل الى الدفاع عن المصالح الانية للطبقة العاملة.

هناك معطيات أخرى يمكن الادلاء بها للبرهنة على أن الحياد النقابي لايمكن أن يقوم له وجود في أي مكان اللهم الا اذا كان الأمر يتعلق بتدجين العمال لفائدة نظام اقتصادي وسياسي يقوم على السيطرة والاستغلال.

بعد تأكيد هذه الحقائق ننتقل الان الى توضيح العلاقات التى يجب أن تسود بين النقابات والحزب ، حتى نرفع كل التباس أو غموض ممكن.

من الوقائع التى لايمكن نكرانها أو التغاضي عنها أن الاحزاب والنقابات يلتقى بعضها مع بعض في حلبة النضال اليومي. ولكن يجب أن نذكر مناضلينا باستمرار بالخصوصية النوعية لدور النقابات: ان النقابات ، حتى ان كانت ترغب في تجنب النزعة النقابية الاقتصادية المغلقة ، وتريد أن تكون نقابة طبقية جماهيرية ، فانها ، قبل كل شيء، أدوات للدفاع عن المأجورين كل المأجورين، سواء كانوا منتمين سياسيا أو غير منتمين، والحزب السياسي الذي يعتمد في نضاله أولا وقبل كل شيء على الطبقة العاملة بوصفها رأس حربة النضال الجماهيري العام، يبقى ويجب أن يبقى جهازا ينظر الى الامور من زاوية طابعها العام. ذلك لأنه يعبر ويريد أن يعبر عن احاسيس الفئات الاجتماعية الأخرى التى تعاني من الاستغلال والقمع ، كما أنه يطمح أحيانا كثيرة الى التعبير عن المصالح العليا للوطن كله ، أي المصالح الوطنية لمجموع المواطنين.

فعلى أساس هذه الحقيقة المبدئية يجب أن نحدد الدور الذي يجب أن تقوم به خلايا حزبنا داخل مؤسسات العمل ، انه دور يتلخص فيما يلي:

1) **فعلى صعيد الصراع الايديولوجي:** يتعين على مناضلي الاتحاد الاشتراكي في خلايا مؤسسات العمل والشغل . ان يشرحوا للعمال أن هدف حزبنا هو جعل حد لعلاقات الهيمنة والاستغلال ، وان السبيل الى الحلول الصحيحة ، السبيل الى البديل الوحيد هو تغيير النظام الاقتصادي الذي نعيش تحت وطأته، بواسطة تغيير الهياكل والبنيات،ان الأمر يتعلق اذن على هذا المستوى بالعمل الدائب من أجل تعميق وعي العمال تعميقا يزداد نموا واتساعا بنمو واتساع استراتيجية ارباب العمل والادارة العمومية ، والهادفة الى ادماج العمال في النظام الاستغلالي بجميع وسائل الضغط والقهر والارهاب.

2) **أما على صعيد النضال من أجل المطالب:** فان

النقابات وحدها هي صاحبة الحق في تقويم ميزان القوى والتفاوض في الوقت المناسب حول الحلول التى تراها مناسبة ومقبولة. فليس من مهام الحزب ولا من صلاحياته الدعوة مثلا الى القيام باضراب أو العمل على توقيفه. ان العمال وحدهم هم اصحاب الحق في تقدير الظروف وتحديد استراتيجية نضالاتهم المطلبية ، ولكن على الحزب أن يعبر عن مساندته الفعالة والنضالية للطبقة العاملة في نضالها الهادف الى تحقيق مطالبها المشروعة.

وباختصار يعلن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه يرفض ويحارب النزعة التى تريد أن تجعل من النقابات أجهزة تابعة للحزب ، ومن ثمة فهو يؤكد أن العلاقات التى يجب أن تقوم بين الحزب والنقابة هى علاقات يجب أن تؤسس وتبنى على الاستقلال: استقلال الحزب عن النقابة والنقابة عن الحزب في إطار التضامن الوثيق التضامن النضالي الواسع.

ز ـ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، منظمة جماهيرية

هناك حدث آخر لانحتاج الى ابراز أهميته وآثاره ، انه رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، لقد عمل المسؤولون أخيرا على رفع الظلم الذي تعرضت له هذه المنظمة منذ خمس سنوات ، والذي طالما نددنا به نحن والمنظمات التقدمية في الداخل والخارج ، لقد استقبل حزبنا بارتياح كبير قرار جلالة الملك برفع المنع عن هذه المنظمة الطلابية العتيدة ، المنع الذي كان خطأ سياسيا بالاضافة الى كونه قرارا تعسفيا لاقانونيا ، وليس من شك في أن قرار رفع المنع هذا قد جاء تتويجا لكفاحات مناضلينا وبنات المنظمات المناضلة النقابية منها والسياسية والثقافية. لقد كان شعار رفع المنع عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، قبل المعارك الانتخابية الماضية وأثناءها وبعدها وكذلك خلال تجمعات حزبنا ، ومحادثاتنا مع الحكومة مطلبا يحتل ، الى جانب مطالبتنا بالعفو الشامل على جميع المعتقلين السياسيين، الاولوية الاولى على رأس قائمة مطالبنا المستعجلة. هكذا يتأكد مرة أخرى

أن التشبث بالمطالب المشروعة والنضال من أجلها لابد أن يؤديا يوما الى تحقيقها.

واليوم اذ نحيي بحرارة عودة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الى ساحة الحياة الوطنية لايمكن الا أن نقدر أهمية المهام الكبرى التى هي الآن ملقاة على عاتقه، إن عدد طلاب التعليم العالي والمدارس والمعاهد العليا يبلغ اليوم حوالي 75 ألف طالب منهم نحو 15 ألف طالب في الخارج ان هذا يعنى أن على مسيرى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب أن يجعلوا فعلا من منظمتهم منظمة جماهيرية تضم كافة الطلاب الذين تختلف أصولهم الاجتماعية والذين يشكل المنحدرون منهم من الطبقات الشعبية اغلبية ساحقة، ومن هنا ستكون أنشطة هذه المنظمة أكثر من أي وقت مضى ، أنشطتها الاجتماعية والثقافية ونضالاتها المختلفة ، تعبر في جملتها عن آمال الطبقة العاملة والطبقات المسحوقة عموما.

من هنا يتضح أن التنظيم النقابي الطلابي مثله مثل التنظيم النقابي المهني لايمكن أن يكون « حياديا» أو « لامسيسا» ، انه من الواضح التأكيد أن اهتمامات الطلاب ومطالبهم يجب أن تنصرف أولا وقبل كل شيء الى ضمان مساهمتهم الفعالة في إصلاح الجامعة ، واصلاح البرامج والامتحانات وتحسين شروط الدراسة والقضاء على أنواع التمييز والمحابلة والانحراف ، ولكن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سيعمل مثلما عمل دائما على ادراج المشاكل الطلابية في الاطار العام الذي تطرح فيه المشاكل على الصعيد الوطني ، ولقد سبق لمواقف هذه المنظمة الطلابية العتيدة ان كانت ذات وزن هام في المجال الوطني .

بعد التأكيد على هذه الحقيقة التى تفرض نفسها لابد من الاعلان بوضوح عن حقيقة أخرى نؤمن بها هي أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لايمكن ولا يجوز أن يتصرف كحزب سياسي ، ان أبواب هذه المنظمة الجماهيرية الكبرى يجب أن تبقى مفتوحة لكل الاتجاهات ، يجب أن تكون عبارة عن تجمع واسع جدا ، ولكن

مع احترام القواعد الديمقراطية في المناقشات واتخاذ القرارات . يجب اذن تجنب بعض الاخطاء التى ارتكبت في الماضي والتى أدت الى نوع من الفوضوية ومن ثمة الى شلل استغلته القوات الرجعية .

ونحن نعتقد أن بالقيام بنقد ذاتى صارم لهذا الماضي وبالعمل بروح نضالية مسؤولة فان الطلبة ، كل الطلبة ، سيتمكنون من جعل منظمتهم تستعيد مكانتها الطبيعية في النضالات الشعبية ، وبهذه المناسبة يأبى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الا أن يعبر من جديد للاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن تأييده المطلق ، تأييده الفعال دوما ، وتضامنه النضالي .

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا

بعد هذا العرض لبعض نشاطاتنا الحزبية ، لننتقل الان الى الحديث عن الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية التى تعيشها بلادنا . اننا في هذا المجال سنكون مضطرين كذلك الى الايجاز والاقتصار على بعض المظاهر والمعطيات التى تحمل دلالة خاصة .

ولا نحتاج هنا الى التأكيد من جديد على الخطورة الفائقة التى تتسم بها هذه الوضعية في الوقت الراهن . فلقد أصبح التأكيد على هذه الخطورة محل إجماع وطني . ويكفي دليلا على ذلك ، أن أولئك الذين يزعمون أنهم يمثلون أغلبية الارادة الوطنية اتجهوا اليوم يتحدثون نفس اللغة التى نتحدثها . نحن الذين كنا نوصف ، قبل بضعة أشهر فقط ، بأننا متطرفون حالمون ، هكذا تبخرت بين عشية وضحاها الاضاليل «العملاقة» والوعود الخلابة المبنية على احصائيات مزيفة ومعطيات الوعود التى ملأت سماء المغرب أثناء الحملة الانتخابية الاخيرة . ان البرمان الذي تعاني منه الاغلبية الساحقة من شعبنا ، و الفوارق الطبقية التى تزداد هويتها اتساعا وعمقا لتقيم حدودا عريضة بين الاغلبية العظمى من شعبنا واقلية

من المحظوظين المستغلين ، والصراع الطبقي الذي يشتد مع الايام ، كل ذلك أصبح الان واقعا يتوج بصفة حتمية ، كانت متوقعة ، النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي جرى تطبيقه منذ الستينات في جو من الفوضى وسوء التدبير .

هذا الواقع المر والحزين الذي يلمسه الجميع اليوم ، هو ما سننتقل الى استعراض بعض مظاهره الاشد مأساوية ، اننا سنفعل ذلك لاندفاع التشفي ، بل انطلاقا من شعورنا العميق بأن الأمر يتعلق قبل كل شيء بمستقبل وطننا ، وهذا المستقبل الذي ينظر إليه الجميع اليوم بكثير من الخوف والقلق .

١ – توزيع الدخل الوطني

هناك حقيقة لابد من الصدع بها مجددا ، وهي أن الطريق الرأسمالي الذي ينعت بـ «الليبرالية» والذي تقوم عليه الاختيارات المتبعة في بلادنا ، قد ادى الى تركيز الثروة في أيدي أقلية بورجوازية ، وبالتالي الى تفقير الاغلبية المطلقة من جماهير شعبنا تفقيرا مطردا يزداد خطورة وعمقا ، انها الاختيارات التي ما فتئنا نندد بها منذ سنة 1960 ، الاختيارات التي كرست سياسة الاستغلال المنهجي والذي جعل من مجموع اقتصادنا ، ومن مجموع امكانيات وطننا مسخرة لفائدة تلك الاقلية البورجوازية . ليس هذا مجرد كلام دعائي يصدر عن المعارضة ، بل انه الواقع الملموس الذي تعترف به اليوم الدراسات الرسمية التي تؤكد ان الظاهرة السائدة منذ أوائل الستينات هي أن الفقراء يزدادون فقرا والاغنياء يزدادون غنى ، انها نفس الظاهرة التي فضحناها منذ سنوات ، وبالامس القريب كان حديثنا عن هذا الواقع الملموس ، يوصف بأنه مجرد شعارات ديماغوجية ، أما اليوم فان دعاة الرأسمالية في بلادنا لم يعودوا ، هم انفسهم ، قادرين على انكاره أو اخفائه .

يؤكد المسؤولون الحكوميون ان المعدل السنوي

المتوسط للانتاج الداخلي قد ارتفع بنسبة 5.5 % والحقيقة انه اذا اخذنا بعين الاعتبار معدل تكاثر السكان الذي يبلغ 3.2 % سنويا، فاننا سنجد أن الانتاج الداخلي الخام لم يرتفع في الحقيقة الا بنسبة 2،3 % لكل شخص .

لنفرض ان هذه النسبة المتبقية المزرية صحيحة ، ولننظر من خلالها الى قضية التوزيع، لقد سبق لنا أن أبرزنا ، في التقرير السياسي الذي تقدمنا به لمؤتمرنا الاستثنائي واعتمادا على المعطيات التي سجلتها الابحاث التي تناولت الاستهلاك العائلي سنة 1959 ـ 1960 ، لقد سبق أن أبرزنا أن مدخول 10 % من العائلات الاكثر غنى قد ارتفع خلال عشر سنوات ليصبح أكثر 12 مرة من مدخول 10% من العائلات الاكثر فقرا. كما أن معطيات احصائية اخرى أكدت ان الفرق بين 5% من الاشخاص الاكثر غنى و 50% من الاشخاص الاكثر فقرا قد عرف خلال نفس المدة اتساعا مذهلا حيث انتقل من نسبة 1 الى 4 الى نسبة 1 الى 12 : أما قدرة الشخص الواحد على الاستهلاك ، فقد انخفضت خلال نفس المدة بالنسبة لـ 40 % من السكان بمعدل 10 % تقريبا.

أما التصميم الثلاثي الحالي، الذي هو تصميم للجمود، بل للتراجع، فهو يشير الى أن الفرق المشار اليه آنفا سيرتفع بنسبة 1 الى 24 عند نهاية سنة 1980 ونسبة 1 الى 45 أو 50 في التسعينات ، وهكذا فاذا تم التمسك بالسياسة الحالية فان آفاق سنة الفين لا يمكن ان تضع أمامنا الا صورة فقر واملاق خطيرين جدا ستعاني منهما الاغلبية الساحقة من سكان المغرب الذين سيصل عددهم آنذاك الى 40 مليون نسمة .

ب ـ البطالة والنقص في التشغيل

لقد دابت مختلف التصاميم التي اعدتها الحكومة منذ سنة 1960 على الوعد بأن الثمانينات من هذا القرن ستعرف نهضة حقيقية أو على الاقل تحسنا نسبيا للوضعية. وها نحن اليوم نقترب من عام 1980 ، بعد مرور عشرين سنة، لنتأكد من أن تكديس

الثروة في أيدي اقلية بورجوازية سيزداد حدة ليبلغ ، كما اشرنا الى ذلك قبل، نسبة 1 الى 50.

انها المأساة التي تواجهنا جميعا، المأساة التي تنتظرها وتتوقعها المعطيات الرسمية والاحصاءات الحكومية. ان الامر ، اذن ، لا يهم فريقا دون فريق، بل يهم جميع الفئات الاجتماعية في بلدنا، يهم وطننا المغربي كله، ولذلك فلا يجوز لنا أن نغمض أعيننا عن هذه المأساة ، مأساة البؤس المقبل، أما أولئك الذين ليس لهم ما يقدمونه كبديل سوى الاستمرار في النظر الى الامور بعين قاصرة ، فانهم يحدثوننا اليوم عن سنة 2000 بعد أن قادونا الى الوضعية التي تحدثنا عنها وضعية سنة 1980، وأما نحن فنرى ان الواجب يفرض علينا ان ندق ناقوس الخطر مرة أخرى، اننا، نحن الشعب المغربي على عتبة سنة 1980 نعيش في بلد يبلغ سكانه 20 مليونا، وبطبيعة الحال فتعداد السكان لا يضم تعداد المشاكل التي تثير الاستياء .

ان معدل تزايد السكان وهو المعدل الوحيد الذي نحن متيقنون من صحته أكثر من أي معدل آخر، هو الان حوالي 600.000 نسمة أي 600.000 فم جديد يظهر كل سنة ليطلب الاكل . وأنه لمن الخطأ الاعتماد في حل مشكل هذه الافواه الغفيرة على ما يسمى بالتخطيط العائلي لمعالجة مشكل البؤس، ذلك لانه كما قال بعضهم : عندما يحس المرء بفراغ معدته يجد النعومة في فراشه.

لقد قدرت الاوساط الرسمية عدد الايدي الباحثة عن العمل سنة 1970 ـ 1971 ، بنحو 200،000 سنويا، ومن المحتمل جدا أن يكون هذا الرقم قد بلغ اليوم 250.000.

ففي المراكز الحضرية تبلغ نسبة العاطلين 16 % أما الدار البيضاء وحدها فان نسبة العاطلين فيها ترتفع الى 25% أو أكثر . ومن الأكيد أن الضحايا الرئيسيين الذين يعانون من هذا الداء، داء البطالة هم الشبان الذين تتراوح اعمارهم ما بين

14 سنة و 24 سنة .

وأما في البادية، فان عدد الذين يعانون من النقص في التشغيل مرتفع الى 750.000 نسمة، بل الى مليون شخص اذا نحن ادخلنا في الحساب أولئك الذين لم يجدوا مقاعد في المدارس . واذا كان التصميم الخماسي لسنوات 1968 ـ 1972 ، وضع كهدف انشاء 97500 وظيفة شغل جديدة كل سنة، واذا كان التصميم الخماسي الموالي له، تصميم 1973 ـ 1977، قد وضع كهدف له ، هو الاخر انشاء 160000 وظيفة شغل جديد، فان أيا من هذين التصميمين لم يحقق ما كان يصبو اليه : أما ما حققناه بالفعل، فهذا ما يسكت عنه المسؤولون، وبطبيعة الحال، لحاجة في نفس يعقوب،

ومع ذلك فلقد كشف بحث أجري سنة 1969 عن أن 39% من الاعوان الاساسيين ، و 42 % من الفنيين، في القطاع الصناعي، كانوا كلهم من الاجانب ، واذا كان التصميم الخماسي لسنوات 1973 ـ 1977 قد قدر الحاجيات فيما يتعلق بالاعوان الاساسيين، نحو 32.000 فانه من الملاحظ ان طاقة البلاد في التكوين الفني بمختلف فروعه لم تتجاوز 1000 اطار سنويا والشيء الوحيد الذي خفف نسبيا من وقع البطالة هي هجرة اليد العاملة المغربية الى الخارج، هذه الهجرة التي تقدر ب 20000 عامل سنويا، وهذا يعني ان أحسن الاطر والفنيين الذين يعدون بالالاف هم الان في الخارج، وهذا راجع الى انعدام الشغل وضعف الاجور ، وحتى هذا المنفذ، منفذ الهجرة، قد سدت أبوابه منذ ان اخذت الازمة الاقتصادية تتفاقم في البلدان الصناعية ، وها نحن الان نسمع عن برامج وتخطيطات ، في هذه البلدان، ترمي الى اعادة المهاجرين الى أوطانهم.

واخيرا، وليس آخرا، لابد من الاشارة هنا الى ان مشروع التصميم الثلاثي الحالي لا يعد الا بتفاقم الهوة بين العرض والطلب في ميدان الشغل، ان المغربة التي لم تعمل الا على

مغربة الارباح لم تقم بأي مجهود من أجل مغربة اليد العاملة. لقد أصبح واضحا الان ان الطبقة البورجوازية الجديدة تفضل الابقاء على الموظفين والعمال الاجانب بدل تعويضهم بالمغاربة.

ج ـ التعليم والصحة والسكنى

ان اهمية قطاعات التعليم والصحة والسكنى في الحياة الوطنية لا تخفى على أحد، وللتعرف على حقيقة الوضعية السائدة لابد من تحليل شامل ومفصل : واذا كان المجال لا يتسع هنا لمثل هذا التحليل المفصل، فان رفاقنا في البرلمان سيقدمون في الموضوع كل ما يلزم من التفاصيل ، ولذلك سنحاول ان نقتصر هنا على ابراز الخطوط الكبرى التي تميز هذه القطاعات الحيوية جدا :

1 ـ لقد كان تعميم التعليم في الابتدائي والثانوي ـ وما يزال أحد المطالب التي تحظى بالاولوية المطلقة من طرف جماهير شعبنا، وبطبيعة الحال قام المسؤولين جميعهم يؤكدون . رسميا عزمهم على تحقيق هذه الرغبة الشعبية ولكن النتائج العملية تؤكد كل سنة ان الامر يتعلق فقط بوعود فارغة، ذلك لان نسبة التمدرس ظلت قارة طوال الثماني عشرة سنة الماضية تتارجح بين 25% الى 28% : وهذا يعني أن هناك أكثـــــر من مليون ونصف طفل في سن الدراسة لا يجدون مقعدا في المدارس ولا يتمتعون بهذا الحق الاساسي، الحق في التعليم، واذا كان نصف طفولتنا محروما عمليا من كل تعليم، فلن هذا الحرمان يمس بكيفية خطيرة ومأساوية البنات خاصة في البادية ، هذا في حين ان بلدانا اخرى تعاني من نفس الظروف الاقتصادية والديمغرافية التي تعاني منها بلادنا، قد حققت سنة 1970 نسبة من التمدرس تتراوح ما بين 72 % الى 86 % .

أما بالنسبة لفعالية نظامنا التعليمي ومردوديته فان الفاجعة أكبر، ان التعليم الابتدائي وحده يسجل كل سنة نسبة من التكرار والضياع ترتفع الى 36% اما التعليم الثانوي الذي لا تتجاوز نسبة التمدرس فيه 15 % الى 20 % بالاضافة الى أن ما لا يقل

عن 20000 تلميذ يغادرونه كل سنة ليلتحقوا بالشارع وينخافوا الى صفوف العدد الهائل من الاطفال المحرومين من الدراسة الثانوية أما الاقلية المتبقية من شبابنا داخل المدارس الثانوية والذين يساعدهم الحظ على تخطي الحواجز التي تواجههم كل مرة، حواجز الارتجال والاهمال وحواجز الامتحانات ، والذين يصطدمون بعقبة كأداء عندما يتجهون للالتحاق بالتعليم العالي، فلقد أصبح من الصعب عليهم اليوم تجاوزها بنجاح. يتعلق الامر بامتحان الباكالوريا وصعوبة الحصول على مقعد في الكليات والمعاهد العليا التي أصبحت تشترط معدلا مرتفعا، أو اجتياز مباراة تخضع مقاييس النجاح فيها لعدد الاماكن الشاغرة.

لنتصور ، اذن ، بلادا متخلفة تطلب باستمرار المساعدة التقنية الاجنبية. وحملة الباكالوريا العلمية من ابنائها توصد أمامهم ابواب الكليات. والمعاهد العلمية بسبب قلة المقاعد ؟ ان هذه الظاهرة الغريبة والخطيرة تكفي وحدها للحكم على تعليمنا ككل، وعلى السياسة المتبعة فيه، بالعجز والاخفاق .

لقد تفاقمت هذه الظاهرة المأساوية بصفة خاصة خلال بداية الموسم الدراسي الحالي، موسم 1978 ـ 1979ووقف المسؤولون أمامها مشدوهين عاجزين.

نعم يمكن أن يقال ان المغرب ، هذا البلد المتخلف، يعاني «رفاهية» ضخمة ، الرفاهية المتمثلة في وجود الاف من العاطلين حاملين للشهادة الثانوية والباكالوريا في نفس الوقت الذي يعاني فيه من نقص كبير وخطير في مجال الاطر :

تلك هي النتيجة التي ادت اليها السياسة التعليمية المتبعة،هذه السياسة التي تم ويتم في كل مرة ، الاجماع على ادانتها، وقد ادينت من جديد، من طرف المسؤولين انفسهم منذ ايام قلائل ولا شك أنها ستدان مرات اخرى في السنة القادمة والسنوات التي بعدها اذا ما ظل المسؤولون يتمسكون بنفس الاختيارات التي تمسكوا بها طوال الثماني عشرة سنة الماضية.

2 ـ أما في مجال الخدمات الصحية، فان المغرب يمثل مرتبة ادني من المرتبة المتوسطة التي تحتلها نفس البلدان التي تقف مثله على نفس المستوى من النمو، بل ان الرسميين يعترفون اليوم، بأن قطاع الخدمات الصحية آخذ في التدهو والتقهقر ، خصوصا في العشر سنوات الاخيرة.

وهكذا فاذا كان المغرب يتوفر سنة 1972 على طبيب واحد لما يقرب من 14000 نسمة من سكانه، فان بلدانا أخرى مماثلة كانت تتوفر سنة 1970 على طبيب واحد لكل 3437 شخصا . ان النقص الخطير الذي يعاني منه قطاع الخدمات الصحية في المغرب، هو نقص يقدم نفسه لكل ملاحظ ، فلا يمكن الجدال فيه : غير أن الاكثر خطورة هو التدهور والتراجع الذي يعاني منه هذا القطاع. ويكفي ان نأخذ فكرة عن هذه الظاهرة الخطيرة اذا لاحظنا أنه خلال العشر سنوات الاخيرة عرفت ميزانية التسيير لوزارة الصحة تقهقرا فظيعا انتقل بها من 9.9 % الى 4.4% سنة 1976 أما المبالغ المخصصة للتجهيز فقد ظلت بالنسبة لهذه الوزارة محصورة فيما بين 1.1 % و 1.7% . ومما يزيد في خطورة المسألة أنه حتى هذه المبالغ المتواضعة، تتعرض كثيرها في قطاعات أخرى، لسوء التدبير.

أما اذا نظرنا الى توزيع هذا العدد القليل من الاطباء الذين يتوفر عليهم المغرب فاننا سنلاحظ حيفا لا يمكن اخفاؤه : لقد كان عدد الاطباء في المغرب عام 1976 نحوا من 1.105 طبيب. يشتغل نصفهم في القطاع الخاص. هذا بالاضافة الى أن 50% من مجموع الاطباء في المغرب يتواجدون في الرباط والبيضاء وطنجة . أما الاقاليم الاخرى فلا يوجد فيها الا أقل من القليل. فاقليم ورزازات الكثير السكان الواسع المساحة لا يتوفر الا على طبيب واحد لكل 100.000 شخص. على أن هذا النقص الخطير لا يتعلق بالاطباء وحدهم، ان هزالة الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة بالاضافة الى ما يطبع هذا القطاع من تسيير غير سليم، قد جعل

النقص في الممرضين والممرضات يتحول الى كارثة وطنية، خاصة في القرى والارياف ، حيث اغلقت كثير من المستوصفات الصحية بسبب العجز عن توفير ما يكفي من الممرضين.

هذه الوضعية المأساوية التي يعاني منها قطاع الصحة ستكون موضوع تقرير خاص يلخص العروض والمناقشات التي جرت خلال الندوة الوطنية التي نظمناها قبل بضعة أسابيع حول مشاكل الصحة بالمغرب، وستطلعون من خلال هذا التقرير المفصل على تفاصيل اخرى

3 ـ لننتقل اذن الى ميدان السكنى لنجد انفسنا أمام واقع يعكس بكل وضوح ما تعاني منه بلادنا من مضاربات واهمال وعدم القدرة على مسايرة التطور، لقد طرح التصميم الخماسي لسنوات 68 . 72 79 هذه المشكلة، وارتأى المسؤولون ان حل هذا المشكل يتطلب ايقاف الهجرة من البادية الى المدن، وذلك ب «العناية» بالبادية عناية تتمثل في تخطيط برنامج يقضي ببناء 60000 مسكنا من النوع التقليدي و 30000 مسكنا من النوع « الجديد » للمناطق القروية، وكان السبب الرئيسي للهجرة من البادية هو انعدام السكنى فيها، وكان العاطلين في المناطق القروية يستطيعون اداء المبالغ التي يتطلبها منهم الحصول على مسكن !

وعلى الرغم من اغفال المسؤولين لهذه الحقائق، فانهم لم يتمكنوا حسب تصريحاتهم، من تحقيق سوى 30% من توقعات برنامجهم بخصوص المساكن التي من النوع التقليدي و 10 % فقط من المساكن الحديثة،

ثم جاء التصميم الخماسي الاخير، ليقرر اتجاها معاكسا يتمثل في توجيد العناية الى مراكز التجمع الحضري، لقد قدرت الحاجة الى المساكن الجديدة خلال فترة هذا التصميم فترة 1973 ـ 1977 بنحو 700.000 مسكنا. بالاضافة الى متطلبات تجديد المساكن القديمة التي تقرر بنحو 750.000. فماذا حقق هذا

التصميم في هذا المجال ؟ ان المسؤولين يجيبون بالصمت ، ولكن الملاحظ هو نشاط القطاع الخاص في هذا المجال وبالتالي نشاط المضاربات العقارية بشكل خطير للغاية ، المضاربات التى حققت لكمشة من المقاولين والمستغلين ارباحا هائلة جدا.

لقد تجاهل المسؤولون اقتراحات رفاقنا بالبرلمان الذين قدموا مشروعا في هذا الشأن وطالبوا بتأميم الاراضي الحضرية المخصصة للبناء، وفي ذلك الوقت عجزت الحكومة عن تطبيق برامجها في هذاالمجال ، رغم كونها برامج متواضعة • لقد توقفت الاشغال في الاوراش،، ولا يأمل التصميم الثلاثي المعروض للمناقشة في البرلمان سوى الى تجميد هذه الوضعية المأساوية الخطيرة.

ان قضايا التعليم والصحة والسكنى مثلها مثل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية عامة هي موضوع تقارير منفصلة ستنكبون على دراستها داخل اللجان، فلا حاجة بنا الى التطويل فيها داخل العرض العام، فلنكتف ، اذن، باستخلاص الخلاصة العامة من هذا القسم الذي خصصناه لها بابراز بعض المعطيات الاساسية في هذا المجال، ان هذه الخلاصة هي ان الموضوعية تفرض على كل ملاحظ نزيه الحكم على المغرب بأنه بلاد لا تسير . كما يقال في طريق التقدم ، بل تنزلق سنة بعد سنة في مسلسل تنمية التخلف. ان النتائج الملموسة والمأساوية تفضح كلام المسؤولين عن « التقدم» وتضع أمام الجميع آفاق مليئة بالاخطار، على الرغم من أن البعض لا يستطيع التجول ببصره ولو أبعد من ظله.

3) من أجل ستراتيجية للديموقراطية الاشتراكية

أيها الرفاق،

ها أنتم تلاحظون من خلال هذا العرض السريع الذي اقتصر على لمحة سريعة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، ان المشاكل كثيرة متكاثرة ، وأن المستقبل لايقدم لنا ، على المدى القريب

والمتوسط ما يبعث على الطمأنينة والامل، ان مطالب الشعب المغربي واضحة ، مشخصة ، انها نفس المطالب التى عبر عنها خلال الحملة الانتخابية الماضية بشعاراته وهتافاته، انها تتلخص في المطالبة بالحق في الشغل والأرض والمدرسة والتطبيب والسكنى ، والمطالبة بتوزيع عادل للدخل الوطني.

ان هذه المطالب الاساسية والمشروعة هي مطالب ثورية، وبالتالى لايمكن تلبيتها الا باقرار اختيارات شعبية حقيقية واستعمال مناهج وأساليب ثورية ، أما أولئك الذين يتحملون منذ ثمانية عشر عاما مسؤولية الطريق الراسمالي الذي وضعوا فيه بلادنا ، والذي يستقى تصوراته ووسائله من القرن السابع عشر، فقد وضعوا بلادنا فعلا في مشاكل متفاقمة عويصة وقادوها الى وضعية اقتصادية واجتماعية وثقافية تزداد وطأتها خطورة على الاغلبية الساحقة من شعبنا ـ وها نحن نرى الآن العديد من أولئك المحظوظين الذين يستفيدون رغدهم من 50% من الدخل الوطني . لايترددون اليوم في اظهار قلقهم وخوفهم من الغد.

نعم، كثر الحديث هذه الايام عن سنة 2000 كما كثر الحديث قبل سنوات عن سنة 1980، وانه لمن المفيد فعلا أن يحرص الانسان على محاولة التوقع والاستشراف. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لنظام الاستغلال واللامسؤولية المكرس الآن، حل المشاكل التى ستطرح نفسها عام 2000 في مختلف الميادين ، ميادين تعميم التعليم، وضمان الشغل للجميع ، والتغلب على التزايد الديموغرافي ، وتوفير السكنى والخدمات الصحية للجميع ، كيف يمكن تحقيق هذه المطالب الثورية المستعجلة وحدها، دون الحديث عن مطالب أخرى ابعد ، والحالة أن الوفر الوطني لايتعدى نسبة 6% من الانتاج الداخلى الخام، انه من العبث الحلم بذلك حتى داخل النظام الرأسمالى نفسه، النظام الذي له قواعد لعبه الخاصة، والتى لاتحترم في بلادنا.

ان حزبنا قد اختار النضال من الديمقراطية والاشتراكية اقرار

ديمقراطية اشتراكية. وهذا الاختيار لم نتوصل الى الاقتناع به بفضل التفكير والدراسة النظرية وحدها ، بل واقتنعنا بضرورة الاشتراكية من أجل الديموقراطية. أولا وقبل كل شيء، لأن معطيات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلادنا ، ولأن مطالب شعبنا الثورية الملحة، تجعل هذا الاختيار ضرورة حتمية. وهذا ما وعاه وأقره مؤتمرنا الاستثنائى سنة 1975

ان النظام الرأسمالي الذي عاش عهد ازدهاره وقوته خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا ، هذا النظام يعرقل الآن نضال الشعوب من أجل التقدم والازدهار، ان هناك حلقة مفرغة يعرضها المنظرون الاقتصاديون ، الحلقة المفرغة التى تتمثل في القول أن الفقر والدخل المنخفض لايساعدان على التوفير من أجل الاستثمار، وبدون الاستثمار لايمكن أن تكون هناك تنمية.

ان هذه الجبرية العمياء، نرفضها نحن الاشتراكيين: أننا نؤمن بأن ارادة الشعب العامل المناضل قادرة على كسر كل حلقة مفرغة. ان ستراتيجية الديمقراطية والاشتراكية المطبقة بكيفية عقلانية وبواقعية ثورية، هي وحدها القادرة على بعث الامل في نفوس المحرومين، الامل الممكن تحقيقه، لاأمل الحالمين والنائمين أن المجهود الجماعي الذي تبذله الجماهير الشعبية في جو من الثقة والامل ، كفيل بشق طريق المستقبل ، اننا لاندعي أن مثل هذا المجهود، مهما كان كبيرا ، يستطيع أن يحقق نتائجه في الحين، لقد أكدنا مرارا أنه ليس هناك خاتم سحر لحل كل المشاكل ، وأنه بالتالى لابد من مراحل انتقالية تنتهى في النهاية بالوصول الى تغيير حقيقي للمجتمع ، . التغيير الذي يتطلب وعيا وتعبئة ومعرفة صحيحة بالمعطيات والصعوبات التى لابد من النضال للتغلب عليها ، وأنه لمن الضروري قبل رسم المحاور الاساسية لهذه الستراتيجية الديموقراطية و الاشتراكية التى نتبناها وندعو لها من الضروري البدء بعملية انقاذ وطني تبعث الامل والثقة في المستقبل ، عملية تتمثل خاصة فيما يلي:

1) ان أول ما يفرض نفسه، ان أول ما يجب البدء به، هو القيام بتغييرات اساسية على مستوى مؤسسات الدولة ، على مستوى جميع بنياتها وهياكلها: ان اللاعقلانية في تسيير الشؤون العامة ، وغياب المسؤولية والتهرب منها ، واستفحال التبذير وسوء التدبير ، وانتشار الرشوة والمحسوبية، وطغيان الارتجال والاهمال ، تلك هي السمات الواضحة التى تطبع الاعمال الحكومية والادارية ، تلك هي الفوضى التى تعم الحكم في بلادنا والتى تتطلب وضع حد لها سريعا.

واذن ، فان المهمة الاولى التى تطرح نفسها هي « تاميم» جهاز الدولة وتغيير سلوكه واخلاقيته: يجب أن تتخذ كقاعدة مطلقة أن الدولة وجميع أجهزتها الادارية يجب أن تسخر لمصلحة جميع المواطنين. وهذا يتطلب اتخاذ تدابير مستعجلة وفعالة ، بما في ذلك جميع ما يلزم من العقوبات ، حتى يصبح في الامكان وضع حد لوضعية منحلة غير صحية كالوضعية القائمة الآن.

ان تدابير المراقبة والانقاذ والتصحيح يجب أن تشمل جميع المكاتب ومجموع القطاع العمومي والشبه العمومي ، هذا القطاع الذي يعاني من استفحال التبذير وسوء التدبير، لقد انشئت المكاتب الوطنية وغيرها من الشركات التابعة للدولة بنوع من التبعية لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني لافي خدمة مصالح القطاع الخاص . لقد انشيء القطاع العام كله ليكون آداة تمكن الدولة من التدخل في مختلف مجالات النشاط، آداة تقوم بالمبادرة في مختلف الميادين استراتيجية للاقتصاد الوطني واذن فالمطلوب ليس حل وتفكيك هذه المكاتب والمؤسسات ، بل المطلوب هو التدخل الفعال لفرض رقابة صارمة قصد جعلها قادرة على القيام بالمهام التى من أجلها انشئت فعلا.

2) ان تصحيح هياكل الدولة لايمكن أن يتم واقعيا ، وبالفعالية اللازمة ، الا اذا كانت هناك مراقبة ديموقراطية

حقيقية من طرف ممثلي الشعب الحقيقيين: ان نتائج الانتخابات الماضية لاتعكس قط الارادة الوطنية، وهذا ما يعرفه المسؤولون قبل غيرهم ، ولذلك فانه من العبث أن ينتظر منها القيام بمهمة ليست من اختصاصها.

ان موقف الاتحاد الاشتراكي في هذه النقطة واضح كل الوضوح اننا نعلن ونؤكد أنه لايمكن اصلاح هياكل الدولة، ولا تصحيح السلوك والعقليات بدون تمثيل وطني حقيقي يعبر فعلا وصدقا عن الارادة الحقيقية للاغلبية الساحقة من جماهير الشعب المغربي.

ان مشكلة التمثيل الديموقراطي هذه، هي الآن موضوع نقاش في داخل المؤسسات المقررة في حزبنا ، ونحن نواصل بيقظة وصرامة هذا النقاش كما سنواصل بنفس اليقظة والصرامة نضالنا من أجل اقرار ديموقراطية حقة . لن يتردد حزبنا الذي يضع المصلحة العامة قبل كل مصلحة . ويقدر في ذات الوقت خطورة الظرف الراهن، لن يتردد حزبنا قط في اتخاذ القرارات التى يتطلبها الموقف ، متسلحا بكامل الوعي والمسؤولية.

بعد تأكيد هاذين المنطلقين الذين لابد منهما للقيام بعملية انقاذ وطني حقيقي ، ننتقل الآن الى التذكير بالخطوط العريضة لستراتيجية الديموقراطية والاشتراكية التى نتمسك بها والتى حددها مؤتمرنا الاستثنائي من خلال التقرير الايديولوجي، انها ستراتيجية تقوم على المعطيات التالية:

1) لايمكن أن تكون هناك آفاق حقيقية لبناء مجتمع اشتراكي في إطار ديموقراطي ، دون الأخذ بنظام من التخطيط الديموقراطي ، يتصف بالالزام، على الاقل فيما يتعلق بالقطاعات الاساسية في الاقتصاد. ان الطابع الديمقراطي للتصميم ، يسمح بالخصوص عند تهييئه، للجماهير الشعبية بوصفها منتجة ومستهلكة، بالتعبير عن اختياراتها في جميع المجالات وكما أكدنا ذلك سابقا ، فان الاصلاح الزراعي الحقيقي ، مع ما يستلزمه من تغيير في البنيات وفي تنظيم الانتاج والرواج الاقتصادي ، يوفر لنفسه كامل حظوظ

النجاح، اذا كان قائما على أساس مناقشات وحوار مع الفلاحين الصغار والمتوسطين، ان الحوار الدائم مع الجماهير الفلاحية في هذا المجال ضروري لقيام تعبئة واعية هى وحدها القادرة على توفير شروط النجاح لكل إصلاح زراعي حقيقي ، أما في مجال التنفيذ فان التخطيط المهني بهذه الكيفية الديمقراطية يفرض احترام القرارات المتخذة على الصعيدين المركزي والجهوي ، الشيء الذي يعنى بكيفية خاصة أن القطاع الخاص يجب أن يكون موضوع مراقبة دائمة حتى يتأتى له أن يقوم بالمهام المرسومة له.

2) لابد من تأميم الوسائل الرئيسية للانتاج والنقل والمبادلات والقروض، أن التأميم يضمن المراقبة الجماعية على القدرة الاقتصادية للبلاد، ويجب أن يهدف الى استخلاص وتعبئة الفائض المخصص للاستثمار ، مع التأكيد أن أشكال التسيير يجب أن تتنوع حسب خصوصية كل قطاع.

ومن الضروري التوضيح هنا أن الامر لايتعلق اطلاقا بتأميم التجارة بالتقسيط ولابتأميم جميع المعامل والمصانع الخاصة ، ان التأميم يجب ان يتناول اساسا القطاعات التي لها طابع ستراتيجي بالنسبة لتنفيذ التصميم .

3) ان الديمقراطية والاشتراكية لايمكن أن تسمح بتنمية سيطرة القطاع الخاص بكيفية تجعله يتحكم في القطاعات الاساسية لاقتصادنا. انها ان فعلت ذلك حكمت على نفسها بالاختناق ، ولذلك فانه من الضروري وضع إطار قانوني لتحديد الملكية الخاصة للخيرات ورؤوس الاموال التى تتجاوز مستوى يجب تحديده بوضوح.

4) تحديد الحد الأدنى للمعيشة

ان المهمة الاولى الواجب انجازها في أفق بناء مجتمع اشتراكي في إطار من الديمقراطية ، تتركز في تحديد وضمان الحد الأدني المعيشي للشعب المغربي ماديا وثقافيا (الغذاء ، الصحة، التكوين الخ) ومن هذا المنظور ، فان الاختيار الاول والاختيار الاساسي للمخططات وللعمل الحكومي، هو تحقيق الحد الأدنى المعاشي الضروري وتعميمه لفائدة كافة المحرومين في أقرب الآجال ، حينئذ تصبح الاسبقيات التى تضعها المخططات، سياسة ترتكز على تطوير انتاج المنتوجات الزراعية الاساسية مما يسمح بالسير بسرعة نحو الاكتفاء الذاتي في هذا المجال ، سياسة صحية تعطى الاولوية لبناء المستوصفات والمستشفيات ، ولتكوين الأطر الطبية بصفة عامة، وعملا حكوميا لايضع حدا لمسلسل تفقير الفقراء فقط، وانما يضمن، وفي أقرب وقت ممكن، الحد الأدني الضروري لمعيشة الجماهير الشعبية ، هذا الحد يجب اعداده وتقديره مسبقا.

هناك قطاعات تتطلب تدابير مستعجلة، وعلى سبيل المثال:

ـ تأميم التجارة الخارجية سواء عند التصدير أو الاستيراد، ان السياسية القائمة على احترام الاستقلال الوطني لايمكن أن تسمح للمؤسسات الحرة بالتقرير فيما يخص وارداتنا سواء منها المتعلقة بمواد التجهيز أو بمواد الاستهلاك ، ان تنويع تجارتنا الخارجية اصبحت الآن ضرورة لامفر منها وهذا ما تؤكده علاقتنا مع السوق المشتركة خلال السنوات الأخيرة.

ـ تأميم الاراضي الواقعة في المناطق الحضرية والتى هي منبع المضاربات العقارية التى تستنزف جماهير شعبنا. ان وضع البلديات يدها على هذه الاراضي سيسمح بسلوك سياسة منسجمة متكاملة في ميدان السكنى والتنمية الحضرية.

ـ تأميم الصناعة الصيدلية والمعامل المنتجة للمواد الطبية التى أخذت الآن تتجه لتصبح ميدانا محتكرا يدر ارباحا طائلة ، انه لمن غير المقبول تماما ترك صحة الشعب بأكمله تحت رحمة فئة قليلة تتجه الآن الى الاتجار والاحتكار في هذا المجال الحيوي.

وفي نفس السياق ، فان تعميم التعليم الابتدائي لفائدة جميع الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 14 سنة، يفرض نفسه بكل استعجال. انه لمن غير المقبول بتاتا ، الا يتمكن جميع أطفالنا من

الدخول الى المدرسة ، بعد مرور أكثر من عشرين سنة على الاستقلال ، يجب اذن والحالة هذه اقرار مخطط خماسي على الأكثر لتعميم التعليم الابتدائي.

ومن جهة أخرى ، لايمكننا أن نترك الباب مفتوحا لمسلسل اغناء الفئة الاكثر غنى وتفقير الجماهير الأكثر فقرا ، ومن أجل هذا ، فان اقرار اصلاح جذري للنظام الضريبي يسمح بايقاف تعميق الهوة، والحصول على الاموال الضرورية لتمويل تعميم سريع للتعليم الابتدائي على الخصوص.

وطبقا لنفس الخط، فان أبسط قواعد العدالة تفرض تحقيق زيادة محسوسة وحقيقية في الحد الأدني للاجور ، الصناعية والفلاحية كاجراء مرحلي لتدارك العجز الحاصل في القوة الشرائية الحقيقية للحد الأدنى للاجور منذ بداية الستينات.

وفي الأخير يجب تحقيق اصلاح زراعي حقيقي ، طال انتظاره، يعتمد على الخصوص ، تحديد الملكية ومنع امتلاك الاراضي من طرف غير العاملين بها مباشرة،اصلاح يقر المبدأ الاساسي ، الأرض لمن يحرثها فعلا.

ان الخطوط العامة للستراتيجية التى نقترحها تهدف الى تحديد مراحل انتقالية ، ولكن يجب أن نذكر مناضلينا دوما بأن التطبيق الحقيقي لهذه استراتيجية يتوقف أساسا على نوعية التدابير التقريرية والتنفيذية وعلى مدى فعاليتها.

وهذا يتطلب برمجة خاصة لمختلف القطاعات وعدم اغفال التداخل الذي قد يحدث بين هذا القطاع أو ذاك ، انه لايمكن أن يكون هناك اصلاح زراعي حقيقي قادر على تحسين مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من الفلاحين وضمان تزويد البلاد بالمواد الغذائية دون سياسة تصنيعية، قد تكون غالية ، ولكن العزم والتصميم على انجاحها سيجعلانها تؤتى ثمارها ولاشك حسب الوحدات على المدى القريب والمتوسط.

أيها الرفاق،

لقد أطلت عليكم بعض الشيء ، ومع ذلك فان هذا التقرير لامناص له من الاعتراف بالنقص ، ولكن الذي سيعوض هذا النقص هو التقارير الفرعية التى تتناول الحياة الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية بتفصيل ، والتى ستنكبون على دراستها ومناقشتها في اللجان. انها ستضع أمامكم خلاصة المناقشات والعروض التى جرت في مؤتمراتنا الاقليمية وندواتنا الوطنية.

ومهما يكن ، فان الخلاصة العامة التى يمكن الخروج بها من هذا العرض هي أن المهام التى تنتظرنا مهام كبيرة وكثيرة، أنها مهام تتطلب نضالا شاقا ووعيا عميقا: ان الرجعية البورجوازية والملاكين الكبار، والمستفيدين من الاوضاع وكافة الانتهازيين، لن يستسلموا بين عشية وضحاها. ان خصومنا الطبقيين قد بدأ جمعيهم في حملة مسعورة تستهدف النيل من وحدة صفنا : انهم مستعدون لمحاربتنا بجميع وسائلهم المعروفة، وسائل الدس والكذب والصحافة ، ووسائل القمع أيضا.

ولذلك أصبح واجبا أكيدا على جميع مناضلينا أن يتسلحوا أكثر من أي وقت مضى بكل ما يلزم من الوعي واليقظة والحذر ، وان يتجنبوا المعارك الجانبية ، وأن يعملوا دائما على التأكيد من مواقع خطواتهم. لقد صنعنا بتضحياتنا ونضالنا هذه الاداة الحزبية التى توحد صفوفنا والتى جعلت منا قوة يحسب لها حسابها ، فعلينا أن نحرص دوما على تقوية هذه الاداةوتعميق جذورها وترسيخ الوحدة والالتحام فيها ، وامدادها دوما بالخلاصات النظرية التى تسفر عنها ممارساتنا النضالية بالتحام تام مع الجماهير.

لقد استطعنا خلال المناقشات التى جرت في مؤتمراتنا الاقليمية وندواتنا الوطنية وخلال الاعداد لهذا المؤتمر ، استطعنا الخروج بعدة خلاصات نكتفي هنا بابراز أهمها :

ـ ان حزبنا هو حزب طبقي ، حزب القوات الشعبية ، كل القوات الشعبية التقدمية ، حزب الطبقة العاملة التى تحررت أخيرا من الاخطبوط البيروقراطي ، حزب الفلاحين الصغار والمتوسطين ، حزب المثقفين الثوريين ، حزب الجماهير الطلابية ، حزب صغار التجار والحرفيين، واذن فحزبنا مفتوح ويجب أن يبقى مفتوحا لكل الفئات الشعبية التى تطمح الى تغيير الاوضاع الفاسدة الحالية، لكل الارادات الحقيقية المستعدة للنضال من أجل الاشتراكية والديموقراطية.

في هذا الحزب، حزب القوات الشعبية المناضلة من أجل التحرير والديموقراطية ، يجب أن يحارب في صفوفه كل نوع من الحلقية. ان قانوننا الداخلي يضم ما يكفي من البنود والمواد التى تنظم العلاقة بين المناضلين في مختلف المستويات والتنظيمات. ومع ذلك فانه لابد من بعض المرونة عند تطبيقه في القواعد والتنظيمات الفرعية والاقليمية ، على الأقل في هذه المرحلة الانتقالية ، مرونة يجب أن تجعل نصب عينها تسهيل مهمة التنظيم والتعبئة لمختلف القوات الحية والديموقراطية.

ـ لقد اخترنا مبدأ المركزية الديموقراطية ، كأساس للتنظيم، سواء في القاعدة أو في القيادة؛ فيجب أن نحترم هذا المبدأ احتراما كاملا، ان المناقشات حرة ،والحق في النقد حر كذلك ، ولكن القرار المتخذ يلزم الجميع، لقد حدث أحيانا أن انشغل بعض مناضلينا بالمسائل الثانوية، أو الجانبية، وهذا لايليق بحزب تقف أمامه مهام أساسية ونضالية ، ان الواجب علينا كمناضلين يواجهون وضعية خطيرة أن نصرف اهتمامنا وكامل

طاقتنا الى مشاكل الساعة ، أي المشاكل التى يتوقف على حلها تلبية مطالب جماهيرنا الشعبية المستغلة، مطالب الكادحين في هذا الوطن، ولذلك فان القرارات المتخذة من طرف الهيآت المسؤولة في حزبنا ، وبعد المناقشة الحرة الديموقراطية ، يجب أن يلتزم بها الجميع وينفذها الجميع بكل صرامة، ذلك هو مبدأ المركزية الديموقراطية الذي يجب أن نذكر به انفسنا في كل وقت وحين خاصة في هذه الظروف الدقيقة.

ـ اما انتاجنا النظري، فيجب أن يعتمد دوما على الممارسة العملية التى هي محك كل رأي وكل نظرية ، أن الممارسة النضالية هي وحدها القادرة على اغناء النظرية.

لقد تمكنا خلال المعارك الانتخابية الماضية من فتح حوار واسع مع أوسع الجماهير الشعبية، لقد تمكنا من التعرف عن كثب على مطامح ومطالب جماهيرنا الشعبية ، واتضح لنا خلال تلك الحملة أن علينا أن نتعلم كثيرا من الجماهير حتى يصبح تفكيرنا وتحليلاتنا نابعة من الواقع الحي ، واقع الجماهير الشعبية الكادحة.

ان اشتراكيتنا المرتبطة جدليا بالديموقراطية ليست ولا ينبغى أن تكون مجرد اختيار نظرى. انها تعتمد على المعطيات النوعية الخاصة بمجتمعنا. بتاريخ بلدنا . بمقومات شعبنا . بقيمه الاسلامية وخصوصيته العربية والافريقية. ان لدينا « الاقتصاد السياسي الجديد» الخاص بنا . لدينا برنامجنا الثورى الخاص . وقد دلت التجارب على أن لكل اشتراكية برنامجها الذي تمليه خصوصية الواقع المعاش.

على أن خصوصيتنا ، التى يحق أن نعمل على أساسها دوما ، يجب مع ذلك أن لاتدفعنا الى الانغلاق على أنفسنا ، بل لابد من التفتح على التجارب الاشتراكية، العالمية ، للاستفادة منها

والتعاون معها ؛ ان نقاشا يجرى الآن في اوساط كثيرة من الاحزاب الاشتراكية في العالم أجمع وفي حوض البحر الابيض المتوسط الذي ننتمي اليه، فعلينا أن نستفيد من هذا النقاش ، وعلينا أن نتجنب الجمود العقائدي الذي عرقل نمو وتطور كثير من الحركات الثورية.ان الوضعية التى نعيشها شبيهة فعلا بالوضعية التى عاشتها الدول المصنعة في بداية نهضتها ، ولكن يجب أن نكون واعين باننا نعيش في القرن العشرين وليس في القرن الثامن عشر.

أيها الاخوان
أيها الرفاق والاصدقاء.

ان رصيد حزبنا رصيد نضالي زاخر بالبطولات ، واحتكاكنا مع الجماهير احتكاك دائم ومباشر، فعلى مؤتمرنا أن يعمل على اغناء ذلك الرصيد، وتحويل احتكاكنا بالجماهير الى اتصال والتحام دائمين ، ان علينا أن نواصل العمل من أجل تعميق وعي الجماهير الشعبية الكادحة بمشاكلها وقضاياها العادلة من خلال نضالاتها من أجل تحقيق مطالبها ومطامحها ، على طريق نضالنا العام من أجل التحرر والديموقراطية والاشتراكية.

اننا مناضلون ثوريون حقا ، ولكننا لسنا محترفين سياسيين ولسنا مغامرين ولا متلجرين في الشعارات ، ان الوضعية التى نعيشها اليوم وضعية خطيرة ، فعلينا أن نكون مسلحين بكامل الوعي والمسؤولية وعي الثورى الحقيقي ، ومسؤولية الثورى الحقيقي، ان الفكر الثوري هو الفكر الذي يهاجم الواقع بالفكر والعمل ، وليس الذي يقفز فوقه بشعارات لاتعكس واقعا ، ولا تخدم نضالا.

لقد تعرضنا لحد الآن لجوانب أساسية من حياة حزبنا ، واستعرضنا معا بعض المعالم الرئيسية للوضعية العامة التى يجد

المغرب اليوم نفسه فيها، ولكن لاحياتنا الحزبية . ولا وضعيتنا العامة الداخلية يمكن فصلهما عن الاطار العام الذي نعيش فيه والمناخ الخارجي الذي ننتفسه ان ما يسمى الآن بمشكل الصحراء ، وقضية بناء وحدة المغرب العربي ، وقضية فلسطين والحق العربي ، وقضايا التحرير في العالم اجمع ، كلها قضايا تستقطب جانبا أساسيا من تفكيرنا ونضالناه فلنخصص ، اذن ، هذا القسم الأخير من هذا العرض العام، لكلمات مركزة حول هذه القضايا التى نعتبرها أساسية، بقدرما هي أساسية قضايانا الداخلية المحض.

من أجل استراتيجية شاملة لتحرير الاراضي المغتصبة

إذا كان المغرب قد تمكن من استرجاع بعض اراضيه المغتصبة :الساقية الحمراء ووادى الذهب ، بواسطة مسلسل من العمل الوطني ، فان الخصوم والاصدقاء يعترفون جميعا بالدور الفعال ، وأحيانا الحاسم ، الذي قام به الاتحاد الاشتراكي في اغناء هذا المسلسل والدفع به الى الامام ليتحقق هدفه كاملا، هدف استكمال وحدة ترابنا الوطني من جميع الجهات.

واذا كان المغرب ما يزال مع ذلك لم يستكمل وحدة ترابه . وما يزال يعاني من « مشكل الصحراء» وطنيا ودوليا ، اقتصاديا وسياسيا وديبلوماسيا، فذلك راجع الى أن المسؤولين في بلادنا قد اعرضوا ، وما يزالون يعرضون لحد الساعة . عن سلوك ستراتيجية التحرير ، العامة الشاملة، التى اقترحها حزبنا وبواصل الدفاع عنها ، ستراتيجية دفع الهجوم بما يقابله في كافة المجالات السياسية والديبلوماسية والعسكرية.

هذه المفارقة العجيبة تعكس جانبا من الوضع القائم في المغرب؛نقصد بذلك الهوة السحيقة التى تفصل نظرة الحاكمين عن نظرة الجماهير الشعبية في قضية وطنية مصيرية . فبالاحرى

القضايا الأخرى ذات الطابع الطبقي ، لن الحاكمين يفضلون دوما الأخذ بجزء من الآراء والمقترحات واغفال الباقي ، ولذلك تأتي الحلول دوما ، ناقصـــــة ، محفوفة بالمشاكل والمزالق، ذلك لأنه مالم تكن هناك ستراتيجية كاملة متكاملة عامة وشاملة ، في مواجهة قضايا التحرير وغيرها من القضايا ، فإن النتائج تأتي دوما مبتورة تعمل في الغالب على تعقيد المشكل بدل أن تعمل على حله حلا نهائيا.

ولا نحتاج هناالى التذكير بموقف الاتحاد من قضية استرجاع أراضينا الصحراوية وغيرها. لن الأبطال الذين قادوا معارك تحرير الصحراء التى خاضها جيش التحرير ، في أواخر الخمسينات ، ضد قوات الاحتلال الاسبانية والفرنسية مازالوا احياء بين ظهرانينا ، وبعضهم حاضر هنا معنا في هذه القاعة. مازال الكثيرون منهم يكافحون من أجل نفس القضية ، أما كمناضلين في صفوف الاتحاد أو داخل تنظيمات موازية أو في صفوف القوات المسلحة الملكية. انهم مازالوا جميعا يؤمنون وينادون بأن طريق التحرير الحقيقي للارض، التحرير الذي يقبله ويعترف به عالم القرن العشرين ، هو التحرير الذي يمر عبر بنادق جيش التحرير.

ذلك هو الموقف المبدئي الذي يؤسس الاستراتيجية التى مافتئ حزبنا ينادي بها كأسلوب حقيقي ووحيد في التحرير واستكمال وحدة التراب الوطني، واذا كان الاتحاديون الحقيقيون، قد تمسكوا ، طوال الستينات ، بايمانهم الذي لايتزعزع، بهذه الاستراتيجية فان حزبنا قد سارع الى بلورة هذه الستراتيجية في مواقفه وبياناته بمجرد ما استانف نشاطه بشكل جدي وفي إطار من الديمقراطية الحقة ، على اثر انتفاضة 30 يوليوز 1972. وحتى لانطيل كثيرا في استعراض مواقفنا والتذكير بها ، نقتصر على الاشارة الى بيان اللجنة المركزية لحزبنا التى حددت يوم 8 أكتوبر

1972 اطارا عمليا لبرنامج وطني من أجل التحرير يتلخص في ثلاث نقط رئيسية:

1) « القيام بحملة توعية واسعة في صفوف الجماهير الشعبية قصد توضيح الخطر الذي يمثله الاحتلال الاسباني للصحراء وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية وتجنيد الشعب المغربي من أجل تحريرها.»

2) « ـ مطالبة الحكومة المغربية بتحديد موقف واضح من اراضينا المحتلة والدفاع عنه في المحافل الدولية في إطار خطة عملية محكمة.»

3) ـ الاستعداد لخوض معركة التحرير بالوسائل التى سبق للاستعمار الفرنسي والاسباني أن عرفها وخبرها على يد جيش التحرير المغربي في الجنوب».

تلك هي العناصر الرئيسية في الخطة التحريرية التى اقترحناها منذ اكتوبر 1972 أي قبل أن تطرح قضية صحرائنا طرحا جديا مسؤولا، وبعد عامين من ذلك التاريخ بدأ فعلا المسلسل الوطني لتحرير الصحراء ، وذلك حينما تأكد للجميع عزم اسبانيا الفرنكاوية على انشاء دويلة صورية في الصحراء تهيمن عليها وتحكم قبضتها عليها الى الابد.

ورغم أن حزبنا كان ما يزال يعاني آنذاك من آثار القمع الشامل الذي سلط عليه ابتداء من شهر مارس 1973 ، ورغم أنه كان مايزال في طور التفكير في استئناف نشاطه بعد المنع التعسفي الذي تعرض له مرتين متواليتين خلال ثمانية أشهر وفي وقت كان فيه آلاف من مناضلينا مايزالون في السجون والمعتقلات الرسمية وغير الرسمية ، رغم هذا وذلك بادر حزبنا بدون تردد، الى المساهمة بجدية وفعالية في البعثات الرسمية التى قرر صاحب الجلالة آنذاك ايفادها الى رؤساء الدول والحكومات لشرح قضية صحرائنا ، كما ساهم في البعثات الأخرى المكلفة بالدفاع عن

نفس القضية في المحاكم الدولية والمؤتمرات الرسمية والشعبية.

لقد جند حزبنا كل طاقاته وامكانياته ورصيده النضالي والوطني لخدمة قضية وحدة ترابنا بكل جدية واخلاص ، ونحن لانفشي سرا اذا قلنا أن عرض مشكل الصحراء على محكمة العدل الدولية بلاهاي كان من اقتراحنا ومبادرتنا ، ولا نحتاج كذلك الى التذكير بدور حزبنا في اقناع موريطانيا الشقيقة بالتخلي عن الانسياق مع الطامعين خصوم وحدة ترابنا والرجوع الى التعاون والتضامن مع شقيقها المغرب ، الشيء الذي كان من نتائجه ما يعرفه الجميع اليوم من علاقات التعاون والتضامن بين الشعب المغربي والموريتاني وحكومتيهما.

لقد حقق المغرب فعلا، بمساهمة فعالة من طرف حزبنا ، انتصارات ديبلوماسية منذ بداية مسلسل العمل الوطني من أجل تحرير الصحراء سنة 1974 ـ 1975 الشيء الذي لم يتردد مؤتمرنا الاستثنائي في تسجيله بارتياح ، ولكن ادراكنا لجوهر المشكل والملابسات المحيطة به دفعنا منذ أول يوم الى عدم الانزلاق في التفاؤل، بل لقد اعتمدنا الحيطة والحذر أساسا لرؤيتنا وتوقعاتنا ، ولذلك بادرنا في مؤتمرنا الاستثنائي وقبله وبعده الى مطالبة المسؤولين بالعمل على اعداد العدة لخوض معركة التحرير سياسيا واقتصاديا وعسكريا وعلى الاعتماد على انشاء وتعبئة جيش للتحرير. كما طالبنا رسميا ، خلال مؤتمرنا الاستثنائي وقبله وبعده، باسناد ملف الحدود الى لجنة وطنية عليا ومسؤولة تحت قيادة صاحب الجلالة يعهد إليها بوضع خطة لتحرير المناطق المغتصبة بما فيها سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، وتقديم اقتراحات ملموسة تتعلق بالتدابير الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، وذلك بتنسيق تام مع سكان الاراضي الموجودة تحت السيطرة الاجنبية.

نعم، لقد حقق المغرب آنذاك وبمساهمة القوات الوطنية ،

انتصارا هائلا تجلى في عزل اسبانيا الفرانكاوية دوليا ، وافساد خطتها الرامية الى انشاء دويلة مصطنعة في صحرائنا تابعة لها وتخضع لحمايتها ولكن لم يؤخذ بعين الاعتبار الا بجزء من الستراتيجية المقترحة وترك الجزء الآخر. لقد تحققت تعبئة الجماهير الشعبية والقيام بحملات ديبلوماسية وتقديم القضية الى محكمة العدل الدولية والتعاون مع موريتانيا تعاونا وثيقا ولكن بقي الاعراض المقترح الذي يلح على انشاء جيش للتحرير واسناد ملف القضية الى لجنة وطنية عليا من المدنيين والعسكريين يعهد اليها بوضع خطة شاملة للتحرير والسهر على تطبيقها.

اما نحن فقد تمسكنا وسنبقى متمسكين بهذه الستراتيجية كاملة ، بل لقد ذهبنا الى ابعد من هذا فابلغنا المسؤولين استعداد حزبنا تولي مهمة انشاء جيش للتحرير وتحمل مسؤوليته ، ولكننا لم نجد آذانا صاغية ، ليس فقط من المسؤولين بل حتى من بعض الهيآت الوطنية التي كانت تنسق معنا .

لقد فضل المسؤولون طريقا اخر ، طريق ممارسة الضغط الشعبي بواسطة المسيرة ، ورغم التحفظات التي ابديناها نتيجة عدم التأكد من النتائج ، واقتناعا منا بضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات الممكنة ، على الرغم من هذا وذاك بادرنا الى تأييد المسيرة بمجرد الاعلان عنها ، و ساهمنا في تجنيد الشعب لها فدفعنا صحافتنا الى مساندتها مساندة مطلقة ، وبمناضلينا الى المشاركة فيها مشاركة فعلية تجاوبا مع نداء صاحب الجلالة واقتناعا منا ، أن تعبئة الجماهير حول قضية مصيرية هو الخط الذي كنا نطالب به وشاءت الاقدار أن تؤدي المسيرة مهمتها كاملة وبنجاح ، الشيء الذي نعتز به ونعتبره مأثرة من المآثر الخالدة لشعبنا ، لقد كان من نتائجها رضوخ اسبانيا لارادة الشعب المغربي، فقررت الانسحاب وابرمت مع المغرب وموريتانيا

اتفاقية دولية سلمت بموجبها الى الدولتين الشقيقتين اراضيهما الصحراوية. وسارت الاحداث بالشكل الذي يعرفه الجميع . وهاهي صحراؤنا في ايدي جنودنا وضباطنا الاشاوس يسهرون على حماية وحدة ترابنا والتضحية بكل شيء في سبيلها . فاليهم جميعا نوجه تحية اجلال واكبار وتقدير. لقد تم خم الصحراء الى ارض الوطن ، واصبحت من جملة الاقاليم التي يسهر على ادارتها عمال يمثلون السلطة المركزية. تماما كما هو الشأن بالنسبة للاقاليم الأخرى.

ولكن هاهي صحراؤنا نفسها مازال ميدانا لاعتداءات متوالية ومجالا لحرب استنزاف خطيرة تشن على وطننا . وهاهي الانتصارات الدبلوماسية التي حققناها في بداية المسلسل، تتحول الى انتكاسات وعزلة . وهاهي موريتانيا الشقيقة نفسها تبحث عن طريق يخرجها من وضعية تحالف الحرب التي أنهكت قواها الفتية . وباختصار هاهو التطور الحتمي يفرض اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، وضع استراتيجية متكاملة عامة شاملة لمواجهة مختلف الاطماع والتحديات وجعل حد للعدوان الذي يمس كرامة وطننا ويستنزف قوانا المادية والبشرية ويعرقل مسيرتنا من اجل التحرير الشامل لكافة اراضينا التي مازالت خارج السيادة الوطنية .

ايها الاخوان
ايها الرفاق والاصدقاء .

اننا نجد انفسنا اليوم ، ومرة اخرى ، مضطرين ، وبعد ثلاث سنوات من استرجاع صحرائنا ، الى ان نوجه من جديد ، من منبر هذا المؤتمر نداءا الى المسؤولين نطالبهم فيه بالتخلي عن سياسة التردد والانتظار التي تترك الاحداث تجري كما تشاء وتنتظر الصدف والحلول غير المضمونة النتائج ، ان سياسة التردد هذه ، هي المسؤولة عن استمرار ماسمي بـ (مشكل الصحراء) ، هي

المسؤولة عن بقاء اجزاء مهمة واساسية من ترابنا الوطني خارج السيادة المغربية ، انها سياسة تشكل جزءا لايتجزأ من سياسة النعامة التي يسلكونها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، انها نتيجة مباشرة للاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية التي يتبعونها منذ عشرين سنة ، والتي ادت ببلادنا الى ماتعاني منه اليوم من ازمات خانقة في كافة المجالات ، ازمات تهدد بالانفجار في كل وقت وحين .

ان الوضعية التي يعيشها المغرب اليوم في كافة المجالات خطيرة للغاية ، وانه لمن الواجب علينا كوطنيين تقدميين غيورين على شعبهم ووطنهم ان ندق اليوم ، ومرة اخرى ناقوس الخطر ، وان نطرح المشاكل الحقيقية بكل وضوح وصراحة وموضوعية ، واذن فعلى مؤتمرنا هذا ان يضع استراتيجية متكاملة للعمل الوطني الهادف الى انقاذ البلاد من الاوضاع المتردية المتدهورة التي يعيش فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودبلوماسيا .

ان جعل حد نهائي لمسلسل الاستنزاف الذي تتعرض له بلادنا في الصحراء ، والذي يهدد بقيام حرب ستكون عاقبتها وخيمة على شعوب المنطقة كلها .

وان العمل الجدي من اجل استرجاع باقي اراضينا المغربية التي مازالت خارج السيادة الوطنية شمالا، وايجاد الحلول المقبولة لـمشكل الاراضي التي تقع على « الحدود » مع الجزائر .

وان الخروج ببلادنا من العزلة التي تعاني منها والتي اثرت تاثيرا كبيرا على المكانة المرموقة التي كانت تحتلها في طليعة الدول الجديدة المتحررة المتطلعة الى غد افضل وعالم افضل .

وان اعادة بناء اقتصادنا على اسس جديدة تضع حدا للاستغلال المستفحل والفوارق الطبقية المتفاقمة المتفاحشة ،

ويفتح افاقا واسعة جدية لنمو حقيقي في آفاق اشتراكية واضحة ، وفي اطار من التعاون والتآمل بين بلدان المغرب العربي .

ان هـذه الاهـداف المسـتعجلة لايـمكن تحقيقهـا ولاحتـى الشروع الجدى في العمل من اجل تحقيقها ، الا اذا رافق اقرارها ، اقرار ديمقراطية حقيقية تمكن الجماهير الشعبية وقواها الحية من المساهمة مساهمة حقيقية فعالة في التقرير والتنفيذ، وتمكنها من ممارسة حقها في مراقبة المسؤوليات بكل مستوياتها. ان المشاكل المطروحة اليوم مشاكل مترابطة متداخلة لايمكن فصل جزء منها عن الباقي ، ولا يمكن حل مشكل منها في معزل عن حل المشاكل الاخرى ، ولذلك فمن الضروري الاكيد وضع خطة عامة شاملة للعمل الوطني المرحلي من اجل انقاذ البلاد ووضع اللبنات المتينة لانطلاقة جديدة على اسس ديمقراطية حقيقية وآفاق اشتراكية حقة تستمد مقوماتها من خصوصيتنا ، وعناصر شخصيتنا المادية منها والروحية.

تلك هي المهمة الكبرى والمستعجلة المطروحة على مؤتمرنا. ان الامر يتعلق اذن، بوضع إطار عام وصلب للعمل النضالي الكثيرة والمتنوعة الملقاة على عاتق حزبنا ، حزب القوات الشعبية المكافحة ، حزب استمرار حركة التحرير الشعبية.

أيها الاخوان
أيها الرفاق والاصدقاء،

ان النظرة الشمولية التي ننطلق منها ،نتمسك بها ، تمنعنا من الاقتصار على رؤية الشجرة وحدها دون الغابة،ولذلك فنحن عندما ننظر الى مشاكل وطننا نجتهد في النظر اليها من أفق أوسع وأشمل، أفق المغرب العربي والعالم العربي والقارة الافريقية والملابسات الدولية الراهنة

ان وحدة المغرب العربي، الوحدة المبنية على الحوار الاخوي وعلى التعاون الوثيق في كافة المجالات، ليست بالنسبة الينا من تلك الشعارات التي يطلقها البعض للاستهلاك والدعاية الديماغوجية. انها بالنسبة الينا مسألة مصير، إنها ضرورة حتمية نؤمن بها ايمانا بالديمقراطية والاشتراكية.

وليس هذا شيئا جديدا علينا ولا على من له المام بتحركاتنا ونضالنا فلقد جعل حزبنا دائما من أجل أهدافه الاساسية بناء وحدة المغرب العربي ايمانا منه ،بأن شعوب هذه المنطقة لا يمكن ان تحقق ما تصبو اليه من نمو متزايد مضطرد من تقدم وازدهار ، الا اذا عرفت كيف تجعل من امكانياتها المتنوعة المتكاملة، امكانيات تصب في برامج وتخطيطات للتنمية الشاملة على أساس استراتيجية واحدة متكاملة.

في هذا الافق انطلقنا خلال نضالنا من أجل الاستقلال ، فربط شعبنا منذ أوائل الخمسينات ربطا عمليا ملموسا بين نضاله الوطني ونضال كل من الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي لقد دشنت آنذاك وحدة العمل السياسي والنضالي بين الحركات الوطنية في المنطقة. ولما قام جيش التحرير بالمغرب في منتصف الخمسينات كان أول ما قام به هو ربط اتصال متين ومحكم مع جيش التحرير الجزائري الذي كان آنذاك في طور التهيء والاعداد لخوض معركة التحرير وعندما بدأ جيش التحرير الجزائري عملياته وجد في ارض المغرب المستقل ميدانا رحبا للتدريب والاستراحة ومنطلقا استراتيجيا أساسيا.

أما جيش التحرير المغربي الذي نزل من الاطلس بعد ان تم الاعتراف من جانب فرنسا باستقلالنا فلقد بقي يواصل نضاله في المناطق الصحراوية التي لم يسلمها الاستعمار الفرنسي والاسباني الى الدولة المغربية المستقلة.واذا كان جيش التحرير العامل في صحرائنا الغربية قد اضطر الى ايقاف عملياته بعد عملية اكوفيو، العملية التي تحالفت فيها اسبانيا وفرنسا ضده، في ملابسات

وطنية معقدة . عرفها المغرب في أواخر الخمسينات ، فان جيش التحرير المغربي العامل في صحرائنا الشرقية قد اضطر في الاخير الى ايقاف عملياته، بطلب من الثورة الجزائرية بدعوى عدم التشويش عليها، وترك حرية التحرك لها في كافة المناطق التي تحتلها فرنسا ، حتى اذا تم انتصار الثورة، عمل الجميع على حل مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار حلا يعطي لكل ذي حق حقه . لقد أوقف جيش التحرير المغربي عملياته في الصحراء الشرقية تلك في أوائل الستينات ، وحصل اتفاق رسمي بين الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة الجزائرية على أن يتم تصفية مشاكل الحدود بعد استقلال الجزائر مباشرة في جو اخوي وعلى أساس الحقيقة التاريخية التي لا يجادل فيها أحد.

فعلا، لقد احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 وما أن استقر بها الامر هناك حتى بدأت في استغلال ضعف السلطة المركزية في بلادنا فأخذت تقتطع من أراضينا الجنوبية الشرقية قطعا تضمها الى ادارتها الاستعمارية استعدادا لغزو المغرب، الى أن انتهى بها الامر الى ضم اجزاء شاسعة من صحرائنا الشرقية الى مستعمرتها التي كانت تسميها سابقا بالجزائر الفرنسية ونفس الشيء فعلته اسبانيا بصحرائنا الجنوبية الغربية. حتى اذا جاء عام 1912 وفرضت الحماية علينا وجد المغرب نفسه مقصوص الاجنحة مقلص الاطراف. وعندما أخذت بوادر النصر تتراءى أمام الثورة الجزائرية الظافرة حاولت فرنسا الاستعمارية فصل الصحراء عن الجزائر واقامة دولة صورية فيها. ولكن وعي المغاربة والجزائريين معا احبط هذا المخطط الاستعماري . فمن جهة قررت الثورة الجزائرية مواصلة الكفاح حتى تنتزع استقلال بلادها كاملا، ومن جهة أخرى قرر المغرب المستقل تجميد مطالبته بالاراضي التي اقتطعتها منه الادارة الاستعمارية في الجزائر الى ما بعد استقلال هذا القطر الشقيق. ايمانا منه بأن استقلال الجزائر كان سيفتح المجال واسعا ، ليس فقط للتفاهم الاخوي حول هذه الاراضي ، بل أيضا لبناء

وحدة المغرب العربي ، الوحدة التي تذوب فيها الحدود الاستعمارية المصطنعة.

غير أن الامور سارت بشكل معاكس تماما،فما ان استقل القطر الجزائري الشقيق حتى أخذت حكوماته تدير بظهرها لقضيتنا العادلة المشتركة، قضية تصفية مشكل الحدود وبناء وحدة المغرب العربي ؛ اما نحن فلقد بقينا مخلصين لهذه القضية صادرين، في كل مرة، وحتى في الأزمات ، عن ايمان راسخ بضرورة الشروع في بناء وحدة المغرب العربي على أساس من التفاهم والتعاون والتضامن، اقتناعا منا بأن هذا وحده السبيل الذي سيمكن من تجاوز المشاكل تجاوزا ايجابيا لصالح شعوب المنطقة كلها.

أما أشقاؤنا الجزائريون فلقد ساروا في اتجاه معاكس تماما، انهم لم يكتفوا بتجاهل جميع المبادرات التي قام بها حزبنا في هذا الصدد سواء قبيل أو بعد ظهور ما يسمى بـ « مشكل الصحراء » بل انهم عمدوا فعلا الى خلق هذا المشكل بكل جزئياته وتفاصيله، فلما تأكدوا من تصميم الشعب المغربي على جعل حد للاحتلال الاسباني لصحرائنا الجنوبية، وبالتالي من فشل المشروع الفرنكاوي الذي كان يرمي الى اقامة دولة صورية في الساقية الحمراء ووادي الذهب ، تبنوا قسما من المناضلين الصحراويين الذين كانوا يكافحون من أجل جعل حد للاحتلال الاسباني للصحراء. وتحقيق وحدة التراب الوطني المغربي، واحتضنوهم وأغرقوهم بالرجال والعتاد ودفعوا بهم الى المطالبة بـ «تقرير المصير» كل ذلك من أجل ان يتمكن الحكام الجزائريون من اقامة دولة صورية في الصحراء على غرار الدولة المزعومة التي كانت اسبانيا الفرانكاوية تسعى لاقامتها. دولة صورية تظل تحت نفوذهم وسيطرتهم. وكان هدفهم من هذه المؤامرة المعروفة المكشوفة اصابة عصفورين بحجر واحد :

ـ فمن جهة يريدون بذلك ضمان السيطرة الابدية على الاراضي

المغربية التي سبق للادارة الفرنسية ان ضمتها الى الجزائر، وفي مقدمتها منطقة تندوف.

ومن جهة ثانية يريدون فتح متنفس لهم على المحيط الاطلسي حتى يتمكنوا من استغلال خيرات هذه الاراضي الاستئثار بالاستفادة منها.

هكذا تبنى الحكام في الجزائر الشقيقة سياسة شوفينية تحركها الاطماع وتقوم على التوسع، سياسة تضرب عرض الحائط المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة تلك المصالح التي لا يمكن ان تتحقق الا في اطار عمل مشترك فعال وبناء من أجل بناء وحدة المغرب العربي التي تفرض نفسها كضرورة تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

هذه الحقائق كان لابد من التذكير بها لنضع المشكل القائم بيننا وبين الاشقاء الجزائريين في اطاره الصحيح : اننا نقول لهم انكم تعرفون أكثر من غيركم ان منطقة بشار والقنادسة الى توات ومنطقة تندوف بأجمعها كانت كلها مناطق مغربية، وظلت تحت السيادة المغربية الى ان اقتطعتها الادارة الفرنسية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن وضمتها الى الجزائر واستعمرتها سابقا : بل انكم تعرفون اكثر من غيركم، وسكان الحدود شهداء على ذلك، ان جزء من هذه الاراضي لم تضمه الادارة الاستعمارية في بلدكم سابقا. الا في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن. أي قبيل استقلال المغرب بسنوات قلائل.

ان هذه الحقائق التي يشهد بها التاريخ القريب والبعيد وتشهد بصحتها الوثائق والخرائط الرسمية، الاستعمارية والوطنية، لا يمكن ان ينساها الشعب المغربي الحريص على مدى التاريخ على سيادته ووحدة ترابه، الا اذا تم تجاوزها تجاوزا نهائيا في اطار عمل مشترك حقيقي وسليم من أجل بناء وحدة المغرب العربي : الوحدة التي بامكانها وحدها جعل حد نهائي لمشكل الحدود التي فرضها الاستعمار على شعوب المنطقة التي تشكل في الحقيقة والواقع شعبا واحدا، صهرد التاريخ المشترك منذ عشرات القرون.

من أجل هذا نوجه من جديد ، من منبر هذا المؤتمر، مؤتمر المناضلين المغاربة، المؤمنين بوحدة المغرب العربي ايمانهم بأنفسهم وذواتهم، نوجه نداء الى الاشقاء في القطر الجزائري الشقيق، ونقول لهم تعالوا، اتركوا البنادق والسباب، اتركوا سكان الصحراء آمنين مطمئنين، ولنجلس معا، على مائدة واحدة ندرس ونخطط لاستغلال خيرات جميع المناطق الصحراوية استغلالا مشتركا ونعمل على تنميتها معا لصالح سكانها أولا ولصالح شعوب المنطقة كلها ثانيا، على طريق واحد، طريق بناء وحدة المغرب العربي أمل الجميع وقدر الجميع :

ان سكان الصحراء سواء الغربية منها أو الشرقية أو الجنوبية يشكلون عنصرا بشريا واحدا، مسلما ، تجمعه جغرافية واحدة وطقس واحد، ونمط في الانتاج واحد، وأسلوب في العيش واحد ، ان الصحراء بطبيعتها لاتعرف الحدود، وسكانها بطبيعتهم لا يفهمون الحدود، فلماذا نتمسك بالحدود الوهمية التي اقامها الاستعمار ليفصل ما بين افراد القبيلة الواحدة والخيمة الواحدة . لماذا لانشرع في بناء هذه المناطق الصحراوية ونعمل على تنميتها، بناء مشتركا أساسه اللامركزية الواسعة التي وحدها تستجيب لطبيعة الارض وطبيعة السكان ؟ اننا جميعا نؤكد باستمرار ايماننا بالمغرب الكبير، المغرب العربي الموحد. فلماذا لا نجسم ايماننا هذا في عمل ملموس، يبدأ في الصحراء وينطلق من الصحراء، شمالا الى المغرب والجزائر وتونس وجنوبا الى موريتانيا الشقيقة التي يقدم الوضع الجديد القائم فيها الان أحسن الامكانيات لعمل وحدوي واسع وحاسم ؟

انه نداء أخوي صادق نوجهه الى الشعب الجزائري وجبهة التحرير الجزائرية والحكومة الجزائرية نفسها، نداء العمل المشترك من أجل محو الحدودوالحواجز الوهمية التي اقامها الاستعمار ، والشروع في بناء وحدة حقيقية تنطلق من الصحراء التي كانت دوما ، عبر تاريخنا الطويل ، عنصرا فاعلا، واحيانا حاسما، في تقرير مصير المنطقة كلها، انه نداء الوطنية التقدمية المتفتحة، نداء

المناضلين الذين رعوا بقلوبهم وسقوا بدمائهم الثورة الجزائرية، وقدموا في سبيل نصرتها تضحيات جسيمة يعرفها الاشقاء الجزائريون اكثر من غيرهم.

لقد سبق لحزبنا ان قرر عقد ندوة خاصة بالمغرب العربي على هامش هذا المؤتمر ولكن الظروف الحالية ومن جلمتها التطورات التي تعرفها الشقيقة الجزائر حاليا، جعلتنا نقرر ارجاء هذه الندوة الى ان تستقر الاوضاع وتتضح الامور، ومع ذلك فاننا نؤكد من مؤتمرنا هذا استعدادنا الكامل للدخول فورا مع الاشقاء الجزائريين في حوار اخوي صادق وفي عمل مشترك جدي ومسؤول، من أجل التخطيط معا، لتحقيق آمال شعوب المنطقة كلها في التعاون والتضامن والوحدة كما نمد ايدينا بنفس الصدق والاخلاص ، وبنفس الحرارة والحماس، وبنفس الوعي والشعور بالمسؤولية التاريخية الملقاة على كاهلنا ، الى اشقائنا واخواننا في موريتانيا العزيزة تحدونا الرغبة الاكيدة في تحقيق مطامح شعبنا في التعاون المتين والترابط العضوي. صادرين في كل ذلك عن ايمان راسخ ، واقتناع عميق بأن المغرب العربي كله شكل تاريخيا ويشكل موضوعيا وطنا واحدا لجميع سكانه. لا فرق بين من يقطن الشمال أو الجنوب او الغرب أو الشرق.

ان العصر الراهن ، عصر التكتلات. عصر اقتسام النفوذ من طرف الدول العظمى، لا يسمح للدول الصغيرة لا بالعيش الكريم، ولا بالهدوء والطمأنينة فلنجعل من مغربنا الكبير، مغربنا العربي، دولة قوية عزيزة، ديمقراطية متحررة تنشر اشعاعها الديمقراطي الوحدوي التقدمي على جيرانها جنوبا وشرقا وشمالا ، على افريقيا والعالم العربي وحوض البحر الابيض المتوسط

انه نداء التاريخ، نداء المصير الواحد، ينادي اليوم بلدان هذه المنطقة فلتستجب اذا هي أرادت فعلا ان تجد لها مكانة في التاريخ.

ـ ايماننا بوحدة الامة العربية

ايها الرفاق ايها الاصدقاء.

ان ايماننا بوحدة المغرب العربي جزء لا يتجزأ من ايماننا

بالوحدة العربية الشاملة أمل الامة العربية جمعاء، وكما خلق الاستعمار في المغرب العربي مشكل الحدود الذي يهدد كيانه، خلق في المشرق مشكل فلسطين الذي يعوق تقدمه ووحدته ، وبالتالي تقدم ووحدة الامة العربية من الخليج الى المحيط .

ان موقفنا من نضال الشعب الفلسطيني البطل واحد ثابت لايتغير ولايتبدل : اننا نسانده بدون قيد ولاشرط ، ونؤمن بأن الحل الوحيد والعادل هو تمكين شعب فلسطين كل فلسطين من اقامة دولته الديموقراطية العلمانية التي يعيش فيها جنبا الى جنب العرب المسلمون والمسيحيون واليهود ، والتي يجب أن تشكل جزء لايتجزأ من الوطن العربي الواحد الذي يمتد على استقامة واحدة من الخليج الى المحيط .

ان تحقيق هذا الهدف المبدئي يتطلب من جميع القوات الشعبية العربية ومن جميع الدول والحكومات العربية وضع استراتيجية عامة موحدة ، مدروسة المراحل ، واضحة الخطى ، اننا لسنا من الحالمين الذين يتخيلون ان هذا الهدف سيتحقق بين عشية وضحاها ، فالملابسات الدولية واستراتيجية الدول الكبرى ، علاوة على الاطماع الصهيونية المعروفة ، تتطلب من النضال العربي ان يتزود بنفس طويل ، ولذلك فلابد من حلول مرحلية لاتمس بجوهر الحق العربي ولاباهداف الامة العربية اننا نعتقد فعلا بأن الوضعية الحالية في العالم العربي والوضعية الدولية بكيفية عامة تفرض الاخذ بنوع من الحلول المرحلية ، ولكننا نرفض بقوة الحلول الاستسلامية التي تكرس الاحتلال الصهيوني للارض العربية وتحرم الشعب الفلسطيني من حقه في اقامة دولته التامة السيادة على الضفة الغربية وغزة كخطوة مرحلية على طريق النضال من أجل الدولة الواحدة الديموقراطية العلمانية التي يجب ان تشمل عموم اراضي فلسطين .

وانطلاقا من ايماننا الراسخ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير

مصيره على مجموع ترابه ، حقه الذي لايقبل الحجر ولا الوصاية ولا التفويت نجدد رفضنا وادانتنا لكل الحلول الاستسلامية وعلى رأسها اتفاقيتي كامب دافيد ، كما نرفض مسبقا كل الحلول الانفرادية وجميع الحلول التي لاتشارك في صنعها الثورة الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين .

ونحن اذ نحيي نتائج مؤتمر القمة العربي المنعقد اخيرا في بغداد ، ونبارك بحرارة وحماس الخطوات الايجابية جدا التي خطتها وتخطوها الشقيقتان العراق وسورية على طريق تمتين عرى الترابط والتضامن والوحدة بينهما . طريق الوحدة العربية الشاملة . نوجه نداء اخويا صادقا الى شعب مصر وحكام مصر ونرجوهم فيه بالعمل سريعا على اعادة تصحيح الموقف والرجوع الى الصف العربي ، بل الى قيادة النضال العربي من أجل انتصار فلسطين وتحقيق الوحدة العربية ، ان الشعب العربي داخل مصر وخارج مصر لايمكن ان يفهم أو يتصور كيف يمكن عقد معاهدة سلام منفردة بين مصر واسرائيل ، معاهدة تجعل من مصر واسرائيل خندقا خطيرا يفصل بين جناحي الامة العربية الواحدة ، لقد ظلت اسرائيل لحد الان نقطة معزولة في جانب من جسم الامة العربية ، فكيف يجوز الانسياق مع مسلسل يهدف في النهاية الى فصل المشرق العربي عن المغرب العربي بتجميد وتكليس القلب النابض في الوطن العربي ، مصر العزيزة المناضلة .

ان الجماهير العربية قاطبة تقدر حق التقدير تضحيات الشعب المصري في سبيل القضايا العربية القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، وتقدر كذلك كامل التقدير المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر ، والتي ترجع في جزء منها الى التضحيات الكبيرة والهائلة التي قدمتها في سبيل نصرة القضايا العربية . ولكن هذه التضحيات لـــم تذهب سدى . فهي التي اهلت مصر لقيادة الكفاح العربي واحتلال مقعد الزعامـــة

في الوطن العربي ولذلك فالصعوبات التي تعاني منها مصر لايمكن أن تجد طريق حلها الا بمواصلة النضال من أجل فرض تضامن عربي حقيقي يسخر الامكانيات العربية الهائلة لفائدة القضية العربية ولمصلحة الجماهير المحرومة .

والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب الذي يقدر خطورة الوضع العربي الراهن كامل التقدير ، يجدد بمناسبة مؤتمره الوطني الثالث النداء الذي وجهه في مؤتمره الاستثنائي الى كافة القوى التقدمية والمنظمات الوطنية في العالم العربي من أجل تنظيم لقاءات بينها يهدف رسم استراتيجية واحدة للنضال الجماهيري العربي من أجل نصرة القضية الفلسطينية ماديا وبشريا وادبيا ، والعمل على تعزيز كفاحات الجماهير الشعبية في كل قطر عربي من اجل اقرار الديمقراطية ومقاومة عوامل التجزئة وبناء الاشتراكية . ان التضامن العربي ، وبالاحرى الوحدة العربية ، لايمكن ان تقوده الحكومات العربية بمفردها ، مهماكانت نواياها قومية سليمة وسياساتها تقدمية ثورية ، بل لابد من عمل جماهيري منظم على مستوى الوطن العربي كله فمن أجل التخطيط لهذا العمل الجماهيري العربي المنظم نجدد نداءنا الى الاحزاب والهيآت الوطنية والتقدمية العربية لتنظيم لقاءات دورية متواصلة يكون على رأس جدول اعمالها قضايا النضال العربي المشترك ، قضايا التحرير والديموقراطية والاشتراكية على مستوى الوطن العربي كله ، ان ذلك في نظرنا هو بداية لبناء وحدة عربية حقيقية .

وكما نجدد بهذه المناسبة تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني المناضل ، نجدد كذلك نفس التضامن والمساندة للشعب الارتيري الشقيق الذي يكافح منذ سبع عشرة سنة من أجل تقرير مصيره واسترجاع سيادته وبناء دولته . ان قضية الشعب الارتيري المكافح بالنسبة الينا لاتختلف في نظرنا عن قضية صحرائنا . لقد استولت الحبشة في ظروف دولية معروفة على

مساحات شاسعة من اراضي جيرانها، من بينها ارتيريا وأراضي صومالية أخرى، مثلما ضم الاستعمار الفرنسي الى مستعمرته السابقة في قلب المغرب العربي أراضي مغربية شاسعة. انه نفس

الارث الاستعماري الذي نعاني منه جميعا، ولذلك فنحن لا يمكننا الا ان نساند شعب الصومال وشعب ارتيريا في نضالهما من أجل استعادة سيادتهما على اراضيهما الوطنية ، وفي ذات

الوقت نجدد تأييدنا ومساندتنا لشعب زمبابوي وشعوب افريقيا الجنوبية التي تناضل ببسالة من أجل استرجاع حقها في الحرية والاستقلال ، ان قضايا التحرير في قارتنا الافريقية قضايا واحدة ،

ذات طبيعة واحدة ، انها قضايا التحرر من الاستعمار ومن الارث الذي خلفه الاستعمار ، ان قضايا التحرير في شمال القارة هي نفس قضايا التحرير في جنوبها ، ولذلك نعتبرها جميعا قضية واحدة ،

انها قضية الاستقلال واستعادة الوحدة الوطنية ، التي نكافح من أجل نصرتها وكسب النصر النهائي لها ..

ان كفاحنا في الداخل من أجل التحرير جزء لايتجزأ من كفاحنا من أجل الديمقراطية ولذلك فنحن عندما نعبر عن مساندتنا وتضامننا مع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها واستكمال وحدة ترابها ، نؤكد في نفس الوقت تعاطفنا ومناصرتنا للشعوب المكافحة من أجل اقرار الديمقراطية ،في مجتمعاتها ، ومن بينها شعب الشيلي وشعب ايران الشقيق ، شعب فارس السلم المناضل من أجل ارساء قواعد الحكم في بلاده على أسس ديموقراطية ،

حقه ، بعيدا عن كل نفوذ اجنبي أو تدخل خارجي. ان قضية الديموقراطية ، مثلها مثل قضية الحرية واحدة لاتتجزأ . ولذلك فما يخالنا ولايمكن ان نبخل ابدا بتأييدنا لكل الشعوب المكافحة من أجل الحرية والديمقراطية . قريبة منا كانت أو بعيدة .

أيها الرفاق
أيها الاصدقاء

لقد كان بودي أن احدثكم ، لولا خوف الاطالة عليكم ، عن نضالنا في المجال الخارجي من أجل نصرة قضايا الحرية والسلم وحقوق الانسان وعن عملنا المتواصل الدؤوب من أجل اقامة علاقات التعاون والاخوة والتضامن مع كافة الاحزاب والهيآت الديمقراطية والاشتراكية في العالم اجمع . فهذا جانب مهم من نشاطنا الحزبي خلال السنوات الاربع الماضية ، التي تفصلنا عن مؤتمرنا الاستثنائي غير ان حضوركم معنا أيها الاصدقاء وتشريفكم لمؤتمرنا والعديد من برقيات التحية والتأييد التي تلقيناها من الاحزاب والشخصيات الصديقة التي لم تسمح لها ظروفها بمشاركتنا جلستنا الافتتاحية هذه ، ان هذا وذاك يكفيان وحدهما للدلالة على مدى الاهمية التي نوليها لربط علاقات التعاون الوثيق بين حزبنا والاحزاب والهيآت التي تناضل مثلنا من أجل الديموقراطية ، والاشتراكية من أجل الحرية و العدالة والسلم .

مرة ثانية نرحب بكم ونتمنى لكم مقاما طيبا بين ظهرانينا ، واهلا بكم بين رفاقكم المناضلين مثلكم من أجل ، انسانية الانسان من أجل حريته وكرامته وحقه في الحياة حياة شريفة آمنة مطمئنة .

وشكرا على انتباهكم والسلام .

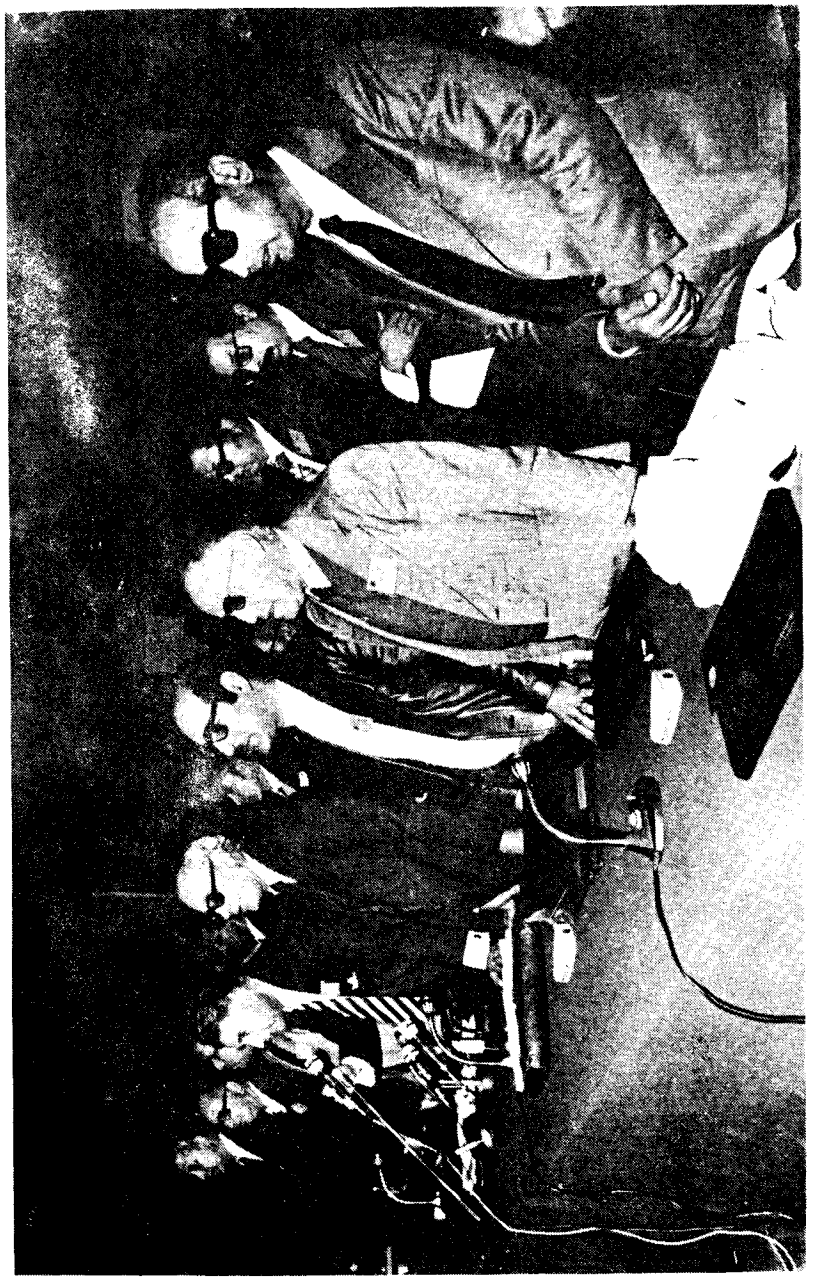

فهرس

المقدمة 1

ا ـ نشاط الاتحاد 4

ا ـ مؤتمرات اقليمية وندوات وطنية 6

ب ـ تجربة الانتخابات الجماعية و الانتخابات التشريعية 8

ج ـ الشبيبة الاتحادية 18

د ـ التنظيم السنوي 20

هـ ـ من اجل حركة نقابية مناضلة وديمقراطية 22

و ـ طبيعة العلاقات بين النقابات والحزب 25

ز ـ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة جماهيرية 28

2 ـ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 30

أ ـ توزيع الدخل القومي 31

ب ـ البطالة والنقص في التشغيل 32

ج ـ التعليم والصحة والسكنى 35

3 ـ من اجل استراتيجية للديمقراطية و الاشتراكية 39

4 ـ من اجل استراتيجية للديمقراطية و الاشتراكية 39

4 ـ الممارسة والنظرية 47

5 ـ من اجل استراتيجية شاملة لتحرير الاراضي المغتصبة 51

6 ـ وحدة المغرب العربي ضرورة حتمية لتقدم شعوب المنطقة 58

7 ـ ايماننا بوحدةالامة العربية 64

خاتمة 69

مطبعة دار النشر المغربية

الثمن 5 دراهم